بسم الله الرحمن الرحيم

علوم اللغة

دراسات علمية محكّمة تصدر أربع مرات في السنة

كتاب دوري

مج ٨، ع ٣، ٢٠٠٥

© حقوق الطبع والنشر محفوظة، ولا يسمح بإعادة نشر هذا العمل كاملا أو أي قسم من أقسامه، بأي شكل من أشكال النشر أو استنساخه أو ترجمته، أو اختزانه في أي شكل من أشكال نظم استرجاع المعلومات، إلا بإذن كتابي من الناشر.

قيمة الاشتراك السنوي:

٨٠ جنيهًا مصريًا (داخل جمهورية مصر العربية)

٨٠ دولارًا أمريكيًا (خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

سعر العدد:

٢٠ جنيهًا مصريًا (داخل جمهورية مصر العربية)

٢٠ دولارًا أمريكيًا (خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

أسعار خاصة للطلبة

المراسلات:

توجه جميع المراسلات الخاصة إلى:

دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

ص. ب (٥٨) الدواوين - القاهرة ١١٤٦١ القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

المحتويات

البحوث	الصفحة
طول الإلف وأثره فى التطور اللغوى (دراسة فى ضوء علم اللغة التاريخى)	٩
د. أحمد إبراهيم هندى	
قضايا الخلاف النحوى عند المالقى فى كتابه رصف المبانى	١٤٣
د. فتح الله أحمد سليمان	
أبنية اسم الفاعل فى القرآن الكريم (دراسة لغوية)	٢٢١
د. عيسى شحاتة عيسى	
كتاب الأجرومية فى النحو (لابن آجُرُّوم «ت ٧٢٣هـ») دراسة لغوية	٣٤٧
د. مجدى إبراهيم يوسف	

قضايا الخلاف النحوي عند المالقي في كتابه (رصف المباني)

د. فتح الله أحمد سليمان - أستاذ العلوم اللغوية المساعد
بكلية الآداب - جامعة حلوان

مُقَدِّمَة

يدرس المالقي[1] (٦٣٠هـ - ٧٠٢هـ) فى كتابه (رصف المباني) الحروف العربية دراسة وافية، نحو (الهمزة والسين) من الحروف الأحادية، و(بل) و(لم) من الحروف الثنائية، و(بلى) و(سوف) من الحروف الثلاثية، و(لولا) و(كأنَّ) من الحروف الرباعية. وعدد الحروف الأحادية عنده ثلاثة عشر حرفاً، وعدد الحروف المركبة اثنان وثمانون حرفاً.

---

(١) هو أحمد بن عبد النور بن راشد، أبو جعفر المالقي النحوى. ذو إسهامات في المنطق والعروض. له إملاء على المقرب لابن عصفور، وشرح الجزولية، ورصف المبانى في شرح حروف المعانى. (والمالقي) نسبة إلى (مَالَقَة)، بفتح اللام والقاف، كما ذكر ياقوت في معجم البلدان: ٤٣/٥.

وهو (ابن راشد) في: (بغية الوعاة) للسيوطي: ٣٣١/١، ٣٣٢، و(كشف الظنون) لحاجى خليفة: ١٠٣/٥، أما في (إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين) لليمانى. ص ٣٨، و(البُلغة في تراجم أئمة النحو واللغة) للفيروزأبادى. ص ٥٩ فهو (ابن رشيد).

وقد سبق هذا الكتابَ مؤلفاتٌ عديدة فى موضوعه، تناولت الحروف والأدوات، واستعمالاتها، ومعانيها، ومواضعها، وكثُرتْ الشواهد فى هذه الكتب من القرآن الكريم والشعر العربى وأقوال العرب وأمثالهم، ودُرس العديد من القضايا النحوية فى ثنايا الحديث عن الحروف، على العكس من كتب النحو التي كانت تدرس الحروف فى إطار الدراسة النحوية، كما هو الحال فى (الكتاب) لسيبويه.

ولعل أقدم الدراسات التي تناولت الحروف والأدوات كتاب "حروف المعاني" للزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، ثم "معاني الحروف" للرمانى (ت ٣٨٤هـ)، ثم "الأزهية فى علم الحروف" للهروى (ت ٤١٥هـ)، و"جواهر الأدب في معرفة كلام العرب" للإربلي (ت ٦٣١هـ) و"الجنى الدانى فى حروف المعانى" للمرادى (ت ٧٤٩هـ)، و"مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب" لابن هشام الأنصارى (ت ٧٦١هـ).

وثمة مؤلفات كان موضوعها حرفاً واحداً، منها كتاب الهمز لقطرب (ت ٢٠٦هـ)، وكتاب الألف واللام للمازنى (ت ٢٤٩هـ)، وكتاب اللامات للزجاجى.

يلتزم المالقي في كتابه بدراسة الحروف، وإذا كان ثمة لفظ يشترك في الاسمية والحرفية، نحو (ما)، فإنه يقتصر في دراسته على الجانب الحرفى.

كان شيخنا في كتابه ذا شخصية مستقلة؛ فهو لم يمل كل الميل إلى المدرسة البصرية، ولم ينحز تمام الانحياز إلى المدرسة الكوفية، بل كان يأخذ من أيهما ما يتوافق مع أفكاره وآرائه، إلا أننا نستطيع أن نقرر أن ميله إلى المدرسة الأولى كان أكثر من ميله إلى نظيرتها الثانية.

لم يجد المالقي غضاضة في نقد بعض ما ذهب إليه البصريون، كما لم ير حرجاً في رفض الكثير من آراء الكوفيين. ونراه كذلك يعارض الأخفش الأوسط (ت ٢١١هـ)، والمبرد (ت ٢٨٥هـ)، وينتقد ابن جنى (ت ٣٩٢هـ).

ويجرنا الحديث عن المالقي إلى الكلام عن المدرسة الأندلسية فى النحو العربى، التى اعتمدت في بدايتها على النهل من مَعِين النحو الكوفى، وذلك على يدى جودىّ ابن عثمان (ت ١٩٨هـ)، الذى تتلمذ على الكسائى والفراء، ثم حرص النحاة الأندلسيون بعد ذلك على الرحلة إلى المشرق ودراسة كتاب سيبويه، ويتضح ذلك عند محمد بن يحيى الربَّاحى الأندلسىّ النحوى (ت نحو ٣٥٣هـ)، الذى تتلمذ على يديه أبو بكر الزُّبيدى (ت ٣٧٩هـ)، صاحب كتاب (طبقات النحويين واللغويين).

لم ينغلق المغاربة على المدرسة البصرية وكتاب سيبويه، بل انفتحوا على المدرسة الكوفية، وكذا المدرسة البغدادية التى ظهرت أواخر القرن الثالث الهجرى؛ وكان قيامها في البداية مبنيا على الاختيار من آراء المدرستين البصرية والكوفية والانتقاء منهما، ثم الاستقرار على آراء

خاصة بها بعد ذلك. وقد انكمش دور المدرسة البغدادية بعد سقوط بغداد على أيدى التتار سنة (٦٥٦هـ).

تشكلت المدرسة الأندلسية في النحو العربى، وصار لها كيانها الخاص بها، وكان لها أعلامها الكبار، مثل: الأعلم الشنتمرى (ت ٤٧٦هـ)، وابن الطَّرَاوة (ت٥٢٨هـ)، والسهيلى (ت ٥٨١هـ). وكان من أهم خصائص تلك المدرسة الاستشهاد بالقراءات القرآنية الشاذة، وكذا بالحديث النبوى الشريف.

ويدرس هذا البحث قضايا الخلاف النحوى عند المالقي فى كتابه (رصف المبانى)؛ بهدف الكشف عن الآراء البصرية عنده ونظيرتها الكوفية، وإيضاح ما انفرد به المالقي وخالف غيره. ويتبع هذا البحث المنهج الوصفى التحليلى في دراسته للقضايا والمسائل النحوية.

ويجئ هذا البحث فى مقدمة وثلاثة مباحث. أما المقدمة ففيها بيان لموضوع الكتاب، وأهم المؤلفات التى كان موضوعها دراسة الحروف، وموقع المدرسة الأندلسية فى النحو العربى. وأما المباحث فهى كما يلى:

المبحث الأول: القضايا الإعرابية.

المبحث الثانى: القضايا الصرفية والصوتية.

المبحث الثالث: قضايا البساطة والتركيب والزيادة.

ويلى ذلك خاتمة فيها أهم النتائج المستخلصة من هذه الدراسة، ثم قائمة بالمصادر والمراجع.

* * * * * *

المبحث الأول

القضايا الإعرابية

يلحظ الراصد للقضايا الإعرابية عند المالقي أن ثمة آراء كوفية عنده. ومن ذلك ما يتصل ***بوقوع الواو زائدة***؛ إذ يرى جواز أن تكون زائدة، أى يكون دخولها كخروجها[1]، وهو مذهب الكوفيين الذين ذهبوا ومعهم "الأخفش، وتبعهم ابن مالك إلى أن الواو قد تكون زائدة ... وذكروا زيادة الواو فى آيات ... ومذهب جمهور البصريين أن الواو لا تزاد" [2].

ومن الشواهد التى يستند إليها القائلون بالزيادة قول الشاعر:

فَلَمَّا أجزنا ساحةَ الحيِّ وانتحى ∴ بنا بطنُ حِقْفٍ ذى قِفَافٍ عَقَنْقَلِ[3]

فعندهم أن (انتحى) جواب (لمَّا)، والواو زائدة، بينما يرى البصريون أن الواو ليست زائدة وأن الجواب محذوف[4]، تقديره: (نعمنا) أو (سَلِمْنا)، أو نحو ذلك.

---

(١) انظر: رصف المبانى.ص ٤٨٦.

(٢) الجنى الدانى. ص ١٦٥، ١٦٦.

(٣) البيت لامرئ القيس فى معلقته. ص٤٨.

وانتحى: اعترض. والبطن: مكان مطمئن حوله أماكن مرتفعة. والحقف: رمل معوج. والقفاف: ما ارتفع من الأرض وغلظ، جمع: قُف. والعقنقل: الرمل المنعقد المتلبد. ويروى: (بطن خَبْت ذى حقاف). والخبت: الأرض المطمئنة. والحقف: الرمل المُعوج.

(٤) وقد يكون الجواب هو قوله (هَصَرْتُ) فى البيت الذى يلى هذا البيت، وهو قوله:

هَصَرْتُ بفودَى رأسها فتمايلتْ ∴ .....

وهصرت: جذبت. والفَوْد: جانب الرأس.

انظر: شرح المعلقات العشر للزوزنى. ص ٤٩.

وتسمى هذه الواو الزائدة أيضا (الواو المقحمة)، أى التى يتم الكلام بدونها. وقد أورد القائلون بزيادة الواو آيات عديدة تتحقق فيها هذه الظاهرة، منها قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ (١)، ومنها قوله جل شأنه: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ (٢)، أى: إذا السماء انشقت أذنت، فقوله (أذنت) جواب (إذا).

وقد تأوّل الرافضون القول بزيادة الواو فى الآيتين السابقتين وأمثالهما، فقيل: إن الجواب فى أولى الآيتين محذوف، والتقدير: (حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها فازوا أو نَعِموا). وقيل: إن الجواب فى ثانية هاتين الآيتين "مقدر، وتقديره: بعثتم ... ومنهم من ذهب إلى أن جوابه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ﴾، على تقدير: فيا أيها الإنسان، فحذفت الفاء. ومنهم من ذهب إلى أن جوابه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ﴾(٣)"(٤).

واستند البصريون – فى القول بمنع وقوع الواو زائدة – إلى أن "الواو فى الأصل حرف وُضع لمعنى مخصوص، فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يُجرى على أصله" (٥)، وهم إذ يرفضون القول بزيادة الواو فى الآيات التى أوردها القائلون بالزيادة، إنما يخرّجون تلك الآيات

---

(١) سورة الزمر. الآية (٧٣).

(٢) سورة الانشقاق. الآيتان (١) ، (٢).

(٣) سورة الانشقاق. الآية (٧).

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٥٠٣.

(٥) ائتلاف النصرة. ص ١٤٨.

على تقدير جواب محذوف، وعليه تكون الواو عاطفة، وإنما كان حذف الجواب للاختصار والإيجاز، إضافة إلى أن حذف الجواب أبلغ من ذكره.

كذلك قد يورد المالقي رأيا للكوفيين متبنيا إياه، دون أن يصرح بنسبة هذا الرأى إليهم، ومن ذلك قوله عن ***(كما) إنها قد " تكون بمعنى (كى)، فتنصب ما بعدها كما ينصب (كى)***، كقولك: (أكرمتك كما تكرمنى، أى: كى تكرمَنى) " [1]. وكان الكوفيون يرون أن (كما) تجئ بمعنى (كَيْما)، وأن ما بعدها منصوب بها، وأن الياء حذفت "تخفيفا، ولم يدفعوا الرفع. ولم يثبت البصرية لا إفادة (كما) للتعليل ولا نصب الفعل بعده، واستحسن المبرد القولين" [2]. ويرفض البصريون أن تكون (كما) بمعنى (كيما)، كما يرفضون النصب بها، فعندهم أن (كما) هى "كاف التشبيه دخلت عليها (ما) فجُعلا كحرف واحد، وصارت كـ (ربما)، فيليها الفعل كـ (ربما)، فكما أن (ربما) لا تنصب الفعل، كذلك (كما)"[3].

ونرى أن رأى الكوفيين – الذى تبنَّاه المالقي – فيه تكلف، وأن ما ذهب إليه البصريون هو الصحيح. أما ما أورده البعض دليلا على النصب بـ (كما) فى نحو قوله:

وَطَرْفَكَ إمَّا جئتَنا فاصرفَنَّهُ ∴ كما يحسِبوا أن الهوى حيثُ تنظُرُ[4]

---

(١) رصف المبانى. ص ٢٨٨.

(٢) شرح الرضى على الكافية: ٣٢٨/٤.

(٣) ائتلاف النصرة. ص ١٥٣.

(٤) نُسب هذا البيت لعمر بن أبى ربيعة، وروايته فى الديوان. ص ٢٠٤:

إذا جِئْتَ فامنحْ طَرْفَ عينيكِ غيرنَا ∴ لكى يَحْسَبوا أن الهَوَى حيثُ تنظرُ

فقد رفضه آخرون زاعمين أن ثمة تحريفا فى رواية البيت، وأن صحة روايته – فيما يتصل بموضع الاستشهاد – (لكى يحسبوا).

وينبغى الإشارة إلى أن الكوفيين، وهم ينصبون الفعل المضارع بعد (كما) باعتبار أنها مثل (كيما)، فإنهم يجيزون رفع الفعل المضارع بعد (كما)، جاعلين (ما) زائدة كافة.

ويتضح ميل المالقي إلى آراء الكوفيين في حديثه عن ***لام الأمر الجازمة التى يجزم بعدها الفعل المضارع***؛ إذْ يورد اختلاف البصريين والكوفيين فى فعل الأمر للمخاطَب إذا كان بغير اللام، كما فى قولنا (انزلْ)؛ الذى يجئ نائبا "عن فعل الأمر المجزوم اللام، لأن القياس كان فى أمر المواجَه: لِتنزِلْ ... ولكن الأمر للمواجَه كثُر استعماله، فاستثقلوا مجئ اللام فيه مع كثرة الاستعمال، فحذفوها مع حرف المضارعة ... وزعم الكوفيون أن فعل الأمر للمواجَه مجزوم بتقدير اللام الأمرية" (١). ويعنى هذا أن الأصل فى أمر المخاطَب أن يأتى باللام والتاء، فيقال مثلا: "لِتَقُمْ ، لِتَنْطَلِقْ ... ولكنهم استثقلوا استعمال أمر المواجه باللام مع حرف المضارعة ... واستغنوا بقولهم: قُمْ وانطلق عن قوله: لِتَقُمْ، ولِتَنْطَلِقْ" (٢).

وذهب البصريون إلى أن فعل الأمر، إذا كان بغير اللام، فإنه مبنى على السكون، ويؤيد الشرجى هذا الرأى، ويرى أنه الصحيح؛ وعلة ذلك – فى رأيه – "أن الأصل فى الأفعال البناء، والأصل فى البناء أن يكون على

---

(١) أمالى ابن الشجرى: ٣٥٤/٢، ٣٥٥.

(٢) السابق: ٥٢٢/٢.

السكون ... ومن أقوى ما يدل على أنها مبنية أن أسماء الأفعال ... إنما بنيت، لأنها نابت عن فعل الأمر"[1]. ويرفض الكوفيون هذا التعليل؛ إذ يرون أن اسم الفعل، نحو: دَرَاكِ، بمعنى أَدْرِكْ، أصله: لِتدرِكْ، فعندهم أن بناء اسم الفعل إنما كان لتضمنه معنى اللام.

واستدل من ذهب إلى أن فعل الأمر، إذا كان بغير اللام، فإنه معرب مجزوم، بأنَّ "فعل النهى معرب مجزوم، نحو (لا تَفْعَلْ)، فكذلك فعل الأمر، نحو (افْعَلْ)؛ لأن الأمر ضد النهى، وهم يحملون الشئ على ضده كما يحملونه على نظيره" [2].

كذلك استدل الكوفيون على أن الجزم فى فعل الأمر للمواجَه إنما يكون بلام أمر مقدرة، وأن هذه اللام تعمل وهى محذوفة بأن هناك من الحروف ما يعمل على الرغم من حذفها، مثل (أنْ)، التى تضمر بعد (حَتَّى) إذا دخلت على الفعل، نحو: (سرت حتى أدخلها)، أى: إلى أن أدخلها. ومثل (رُبَّ)، التى يجر بها مضمرة.

ويورد المالقي الخلاف حول فعل الأمر للمخاطَب إذا كان بغير اللام. على أنه ليس ثمة خلاف بين نحاة البصرة والكوفة على جزم الفعل المضارع إذا دخلت عليه اللام، وأن الجزم يكون بها، سواء أكان للحاضر أم للغائب. ويتبنى المالقي رأى الكوفيين فى هذه المسألة، ويذهب إلى أن "الصحيح مذهب الكوفيين" [3].

---

(١) ائتلاف النصرة. ص ١٢٦.

(٢) الإنصاف: ٥٢٨/٢.

(٣) رصف المبانى. ص ٣٠٣.

كذلك قد يعرض المالقي القضية محل الخلاف بين البصريين والكوفيين، دون التصريح باسم كل فريق، أو التعرض للحجج التى يستند إليها أصحاب كل رأى، فعند حديثه عن ***(حاشى)*** يقول: إنها "تكون فعلاً، ومضارعها (أُحاشي) ... وتكون حرفاً خافضاً، والغالب عليها الحرفية" (١).

وثمة خلاف بين الكوفيين والبصريين فى النظرة إلى (حَاشى)، فعند الكوفيين أن (حاشا) فعل ماض، والمضارع (أُحاشي)، بمعنى استثني. والدليل على أنها فِعْلٌ تصرُّفُها، وتعلق حرف الجر بها، كما فى قوله تعالى: ﴿حاشَ لِلَّه﴾ (٢).

وقد رفض البعض زعم من قال إن (أُحاشي) مضارعُ (حَاشَى) التى تأتى للاستثناء، فعندهم أن (أُحاشي) "مضارع (حاشَيتُ) بمعنى استثنيت، وهو فعل متصرف، مشتق من لفظ (حاشَى) المستثنى بها، كما اشتُق (سوَّفْتُ) من لفظ (سوف)" (٣).

ويرى سيبويه أن (حاشى) "حرف يجر ما بعده، كما تجر (حتى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء"(٤). فمذهب البصريين، وهو الصحيح، أنها

---

(١) السابق. ص ٢٥٥.

(٢) قد تكون (حاشا) للتنزيه، كما فى قوله تعالى: ﴿وقُلْنَ حَاشَ لِلَّه﴾. يوسف. الآية (٣١). وإذا كانت تنزيهية فإما أن تكون فعلا فاعله محذوف، أو فعلا لا فَاعل له، وإما أن تكون اسما، وتنصب على أنها مفعول مطلق. وفى (حاشا) عدة لغات: (حَاشَا) بالألف، و(حاشَ) بحذفها، و(حَشَ) بحذف الألف الأولى، و(حاش) بالتسكين.

(٣) الجنى الدانى. ص ٥٦٧.

(٤) الكتاب: ٣٤٩/٢.

حرف جر، وليست فعلا أصلا؛ لأنه لا يجوز دخول (ما) عليها كسائر أفعال الاستثناء، من نحو: (ماخلا زيدا) و(ماعدا عَمْرا)، ولو كانت فعلا لقيل فيها: (ما حاشا زيدا) ... ولأنهم قالوا: (حاشايَ)، فلو كان فعلا لقيل: (حاشانى) بنون الوقاية"[1]. ويضاف إلى هذا أن الاسم الظاهر يأتى بعدها مجرورا.

ويميل المالقي إلى اعتبار أن (حَاشَى) حرف جر، وهو بهذا يذهب مذهب البصريين؛ إذ يرى أنه على الرغم من أن البعض جعلها فعلا، إلا أنه "لا يُعوَّل على ذلك لقلته" [2].

ومن القضايا التى يبدو فيها انحيازه إلى آراء المدرسة البصرية، ما يتصل ***باسم (لا) النافية للجنس***؛ إذ اختلف البصريون والكوفيون فى الاسم المفرد النكرة المنفى بلا النافية للجنس، فذهب البصريون إلى أنه مبنى على الفتح[3]، وحجتهم فى البناء على الفتح قائمة على عدة أمور، منها: أن (لا) مركبة مع الاسم، والتركيب يوجب البناء كخمسةَ عشرَ، فاصل قولنا: (لا رجل فى الدار): (لا مِنْ رجلٍ فى الدار)، لأنه جواب من سأل: (هل من رجلٍ فى الدار؟)، فوجب البناء لأن (مِنْ) حذفت وركبت مع (لا) فتضمنت معنى الحرف. واختير الفتح لأنه أخف الحركات. ومنها أن لفظ (رجل) لو

---

(١) ائتلاف النصرة. ص١٧٨، وانظر: البيان فى غريب القرآن: ٣٨/٢.

(٢) رصف المبانى. ص ٢٥٥.

(٣) نسب محقق (رصف المبانى) هذا الرأى (ص٣٣٥) إلى الكوفيين، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه.

كان معربا لكان منونا؛ لأن التنوين تابع للإعراب. ومنها أيضاً أنه لو كان معرباً لجاز النصب مع الفصل[1]. وقد زعم الزجاج والسيرافى أن الفتحة فى اسم (لا) النافية للجنس المفرد النكرة "فتحةُ إعراب، وأن تنوينه حذف تخفيفاً، وهو ضعيف" [2].. ويرى سيبويه أن "(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبُه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إنّ) لما بعدها. وترك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزله اسم واحد، نحو خمسةَ عشرَ... و(لا) وما تعمل فيه فى موضع ابتداء" [3].

أما الكوفيون فذهبوا إلى أن اسم (لا) النافية للجنس معرب، فهو منصوب بها، وحجتهم فيما قالوه تكمن فى الاكتفاء بلا من الفعل، فأصل قولنا: (لا رجل فى الدار): (لا أجد رجلا فى الدار). وقال بعضهم: إنما عملت (لا) النصب لأنها نقيضة (إنَّ)؛ إذ تأتى (لا) للنفى، على النقيض من (إنَّ) التى تجئ للإثبات، ولما كانوا يحملون الشئ على ضده نصبوا بها، إلا أنها نصبت بلا تنوين على عكس (إنَّ)؛ لأن (لا) فرع على (إنَّ) فى العمل، والفرع ينحط عن الأصل[4].

---

(١) انظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. ص ٣٦٢، والإنصاف: ٣٦٧/١، ومعانى الحروف. ص٨١.

(٢) الجنى الدانى. ص ٢٩١.

(٣) الكتاب: ٢٧٤/١ وتفتح شين (عشر) مع المذكر، فتقول: ثلاثةَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ. وتسكن الشين من عشرة – والتسكين للحجازيين – مع المؤنث، فتقول: ثلاث عشْرة إلى تسع عشْرة؛ وقد تكسر، والكسر لأهل نجد.

(٤) انظر: الإنصاف: ٣٦٧/١.

ويتبنى المالقي رأى البصريين فى البناء على الفتح، ويعلل لرأيه بأن ما بعد (لا) فُتح وبُنى معها؛ لافتقاره إلى (مِنْ) مقدرة قبله، كما قال البصريون، ويرفض قول من قال إن هذا الاسم منصوب بغير تنوين، لأن ذلك خارج عن قوانين العربية. ويبين المالقي أن النحاة اختلفوا فى الاسم الواقع بعد (لا)، فقيل: هو مبنى معها. وقال آخرون: "هو مبتدأ. ويذهب إلى أن "الصحيح أنه مبتدأ فى الأصل غيرته (لا) إلى النصب، فصار اسما لها منصوباً، ثم بُنى معها للعلة المذكورة، وصارت (لا) معه بمنزلة المبتدأ" (١).

كذلك كان المالقي حريصًا – في كثير من الأحيان – على إيراد الآراء المختلفة المتصلة بالموضوع، ثم يتبع ذلك بالتصريح بالرأى الذى يميل إليه. ويتبدى ذلك في قضية ***العامل في الشرط والجزاء***؛ إذ لا خلاف على أن عامل الجزم فى فعل الشرط هو الأداة، أما الخلاف فكان فى عامل الجزم فى الجواب. ويمكن إجمال الآراء المتباينة – في هذه القضية – فيما يلى:

الرأى الأول:

أن العامل فى الشرط والجزاء هو الأداة، وهو قول الجمهور من البصريين، وعزاه السيرافى إلى سيبويه، واختاره الجزولى وابن عصفور والأُبَّدى. ويستند هذا الرأى إلى أن كلمة الشرط تقتضى الفعلين اقتضاءً واحدا، وتربط الجملتين إحداهما بالأخرى حتى صارتا كالواحدة، فهى كالابتداء العامل فى الجزأين. واعتُرض على هذا الرأى بأن الجازم كالجار

---

(١) رصف المبانى. ص ٣٣٨.

لا يعمل فى شيئين، وأُجيبَ بأن الجازم لما كان مجيئه لتعليق حكم على آخر عمل فى الشرط والجزاء، بخلاف الجار.

الرأى الثانى:

أن أداة الشرط تعمل فى الشرط، وأن الأداة والشرط كليهما جزما الجواب لارتباطهما، فحرف الشرط ضعيف لا يقدر على عملين مختلفين. ويشبه هذا أن يقال: الابتداء والمبتدأ كلاهما رفع الخبر. وهو رأى المبرد والخليل، وينسب إلى سيبويه وإلى الأخفش.

الرأى الثالث:

أن الشرط مجزوم بالأداة، والجزاء مجزوم بالشرط وحده، لأن أداة الشرط وحدها لا تعمل فى شيئين لضعفها. ويشبه هذا المبتدأ الذى يرفع بالابتداء، والخبر الذى يرفع بالمبتدأ. ونسب هذا الرأى إلى الأخفش، واختاره فى التسهيل.

الرأى الرابع:

أن الشرط مجزوم بالأداة، والجواب مجزوم على الجوار، وهو رأى الكوفيين.

الرأى الخامس:

أن الشرط والجواب تجازما، كما قال الكوفيون فى المبتدأ والخبر: إنهما ترافعا.

الرأى السادس:

أن جواب الشرط مبنى على الوقف، وهو رأى المازنى، فالفعل المضارع إنما أعرب لمشابهته الاسم ووقوعه موقعه[1]، وجواب الشرط لا يقع موقع الاسم[2].

ويعرض المالقي الآراء المختلفة المتصلة بالعامل فى الفعلين: الشرط والجزاء، ويخلص إلى أن "الصحيح أن الأداة هى العاملة فى الفعلين معا، وهو مذهب سيبويه وأكثر النحويين" [3]. وهو الرأى الذى نراه أكثر الآراء ملاءمة وقبولاً، من جهة أن الأداة تصل جملتى الشرط والجواب، فيصيران كأنهما تركيب واحد، من حيث ترتّب المعنى فى جملة الجواب على نظيره فى جملة الشرط. وهذا رد على من قال إن الجازم يعمل فى شئ واحد كالجار ولا يعمل فى شيئين.

ويتصل بهذا ما يتعلق ***بإمَّا المكسورة، وهل هي حرف عطف أم لا؟؛*** فثمة خلال بين النحاة حولها؛ فبينما ذهب أبو على الفارسى، وابن كيسان،

---

(١) يشبه الفعلُ المضارع الاسمَ من عدة وجوه، منها أن الفعل المضارع يتخصص بدخول (سوف) عليه مثلا، والاسم النكرة يتخصص بدخول (أل) عليه، فتقول فى رجل: الرجل. ولام الابتداء تدخل على الفعل المضارع، فتقول: إن زيدا ليقوم، كما تقول: إن زيدا لقائم. انظر: الإنصاف: ٥٤٩/٢.

(٢) انظر هذه الآراء فى:

الكتاب: ٦٣/٣، وشرح الرضى على الكافية: ٩١/٤، ٩٢، والمقرب: ٢٧٣/١، وشرح عيون الإعراب. ص٢٧٦، والعوامل المائة النحوية فى أصول علم العربية. ص ٢١٧، والإنصاف: ٦٠٢/٢، وشرح التصريح: ٢٤٨/٢.

(٣) رصف المبانى. ص ١٨٩.

وابن الشجرى، والرمانى، وابن عصفور، وابن مالك وغيرهم إلى أنها ليست عاطفة، زعم آخرون ومنهم الصَّيمرى، والمالقي، والمرادى، وآخرون أنها حرف من حروف العطف.

وتأتى (إمَّا) "فى موضع (أوْ)، وذلك قولك: ضربت إمَّا زيدا، وإمَّا عمرا، لأن المعنى: ضربت زيدا أو عمرا... فإذا ذكرت (إمَّا) فلابد من تكريرها ... ولو قلت: ضربت إمَّا زيدا، وسكتَّ – لم يجز؛ لأن المعنى هذا أو هذا، ألا ترى أن ما بعد (إمَّا) لا يكون كلاما مستغنيا"(١).

وقد ذهب أبو على الفارسى وغيره إلى أن (إمَّا) ليست حرف عطف، لأن حرف العطف إما أن يعطف مفردا على مفرد، أو جملة على جملة. و(إمَّا) الأولى لم تعطف، والثانية دخل عليها حرف العطف، ولا يجوز أن يجتمع حرفا عطف(٢).

ويرى ابن الشجرى "أن (إمَّا) ليست من حروف العطف، كما زعم بعض النحويين، لأنه لا يخلو أن تكون الأولى منهما عاطفة أو الثانية، فلا يجوز أن تكون الثانية عاطفة، لأن الواو معها، والواو هى الأصل فى العطف، فإن جعلت (إمَّا) عاطفة فقد جمعت بين عاطفين، ولا يجوز أن تكون الأولى عاطفة، لأنها تقع بين العامل والمعمول"(٣).

ويبيِّن الرمانىُّ علة إدخال (إمَّا) فى حروف العطف بأن "النحويين لما رأوا إعراب ما بعدها كإعراب ما قبلها ذكروها مع حروف العطف تقريبا واتساعا"(٤). ويقول ابن عصفور فى حديثه عن الحروف الموضوعة

---

(١) المقتضب: ٣/٢٨.
(٢) انظر: الإيضاح. ص ٢٨٩.
(٣) أمالى بن الشجرى: ٣/١٢٦.
(٤) معانى الحروف. ص١٣١.

للعطف: إن "إما ليست بعاطفة فى الحقيقة، وإنما ذُكرت فى الجملة لمصاحبتها لها" [١].كذلك كان ابن مالك يرى أن (إمَّا) ليست من حروف العطف[٢].

وثمة فرق بين (إمَّا) الأولى ونظيرتها الثانية فى مثل قولنا: (قام إما زيد وإما عمرو)، من جهة أن "الأولى داخلة على ما ليس بمعطوف على شئ، والثانية مقترنة بواو العطف، فلا تصلحان للعطف. وشبهة مَنْ جعلها حرف عطف: كونها بمعنى (أوْ) العاطفة ... فالحق أن الواو هى العاطفة، و(إمَّا) مفيدة لأحد الشيئين غير عاطفة"[٣].

ويعنى هذا أنه لابد من وجود الواو العاطفة قبل (إمَّا) الثانية، وأن "الواو عطفت (إمَّا) الثانية على (إمَّا) الأولى، و(إمَّا) الثانية عطفت الذى بعدها على الاسم الذى بعد الأولى ... وهذا الخلاف إنما هو فى (إمَّا) الثانية" [٤]. وزعم البعض أن "(إمَّا) عطفت الاسم على الاسم، والواو عطفت (إمَّا) على (إمَّا). قال ابن هشام: وعطف الحرف على الحرف غريب. وقال الرضى غير موجود" [٥].

---

(١) المقرب: ٢٢٩/١.

(٢) انظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. ص ١٧٤.

(٣) شرح الرضى على الكافية: ٤٠٣/٤، ٤٠٤.

(٤) الجنى الدانى. ص ٥٢٩.

(٥) همع الهوامع: ٢٥٣/٥.

ويردُّ المالقي رأى أبى على الفارسى ومَنْ تبعه فى أن (إمَّا) ليست حرف عطف، فعند المالقي أنها حرف من حروف العطف. ونراه يستشهد بنص الصَّيمرى، ومفاده أن (إمّا) الأولى "دخلت لتؤذن أن الكلام مبنى على ما لأجله جئ بها، ودخلت الواو الثانية تنبئ بأن (إمَّا) الثانية هى الأولى" (١). ويرى المالقي أن ما ذكره "الصيمرى هو الحق، وهو ظاهر مذهب سيبويه، ومذهب أئمة المتأخرين" (٢).

ويقودنا الحديث كذلك إلى التعرض لـ (رُبَّ)، وما نشأ حولها من آراء مختلفة؛ إذ إن هناك خلافا بين النحاة حول ***اسمية (رُبَّ) وحرفيتها***؛ فقد ذهب الكوفيون إلى أن (رُبَّ) اسم، وقال البصريون إنه حرف جر. "أما الكوفيون فإنهم احتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه اسم حملا على (كم)، لأن (كم) للعدد والتكثير، و(رُبَّ) للعدد والتقليل، فكما أن (كم) اسم فكذلك (رُبَّ)" (٣).

واستدل الكوفيون على اسمية (رُبَّ) وأنها ليست حرف جر بمخالفتها لحروف الجر من عدة أمور، منها وقوع (رُبَّ) فى صدر الكلام، وعملها فى النكرة فحسب، وأنه يلزم مجرورها الصفة(٤)، إضافة إلى أنه لا يجوز

---

(١) التبصرة: ١٣٩/١، وانظر: رصف المبانى. ص ١٨٣.

(٢) رصف المبانى. ص١٨٤، وانظر: الكتاب: ٢٦٦/١.

(٣) الإنصاف: ٨٣٢/٢.

(٤) قـد تكون موصوفة بمفرد، نحو: رب طالبٍ مجتهدٍ، أو بجملة، نحو: رب طالبٍ سمعنى، ورب طالبٍ أبوه صالح، أو بظرف، نحو: رب طالبٍ عندك.

إظهار الفعل الذى تتعلق به. أما حروف الجر فلا تقع فى صدر الكلام، وتعمل فى النكرة والمعرفة، ولا يلزم مجرورها الصفة. ودللوا كذلك على اسمية (رُبَّ) وأنها ليست بحرف أن الحذف يدخلها، فيقال مثلا: (رُبَ).

أما البصريون فكانت حجتهم فى أن (رُبَّ) حرف جر تتمثل فى أنها تجئ لمعنى في غيرها كالحرف، وهو تقليل ما دخلت عليه[1]، أى أن "دليل حرفيتها مساواتُها الحروف فى الدلالة على معنى غير مفهوم جنسه بلفظها"[2]. ويتبنى المالقي رأى البصريين، فهى عنده حرف[3].

وقد اختلف النحاة كذلك فى دلالة (رُبَّ). وثمة أقوال عديدة تتصل بدلالتها:

أولها: أنها للتقليل، وهو ما ذهب إليه أكثر النحاة.

الثانى: أنها للتكثير.

الثالث: أنها تكون للتقليل والتكثير، فهى من الأضداد ...

الرابع: أنها أكثر ما تكون للتقليل.

الخامس: أنها أكثر ما تكون للتكثير، والتقليل بها نادر...

السادس: أنها حرف إثبات، لم يوضع لتقليل ولا تكثير، بل ذلك مستفاد من السياق.

---

(١) انظر: أسرار العربية. ص ٢٦٢، والإنصاف: ٨٣٣/٢.

(٢) الجنى الدانى. ص ٤٣٨.

(٣) انظر: رصف المبانى. ص ٢٦٦.

السابع: أنها للتكثير فى موضع المباهاة والافتخار. والراجح من هذه الأقوال ما ذهب إليه الجمهور: "أنها حرف تقليل" [١]. وزعم البعض أنها تجئ "لتذكُّر شئ ماض من خير أو شر" [٢].

ويتفق رأى المالقي مع أرجح هذه الأقوال، إذ يرى أن رُبَّ "حرف يكون لتقليل الشىء فى نفسه ويكون لتقليل النظير" [٣].

ونخلص إلى أن (رُبَّ) حرف جر، يجر الاسم الظاهر النكرة[٤]، وأنها قد تحذف بعد واو (رُبَّ) ويبقى عملها.

ومن القضايا التى كانت مثار خلاف بين النحاة ما يتصل ***بدخول ما بعد (إلى) فيما قبلها***؛ إذ قال بعضهم إن ما بعدها لا يدخل فيما قبلها، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾[٥]، ودلّ على عدم الدخول القرينة، لأن الصوم يكون إلى الغروب. وقد تجئ القرينة دالة على الدخول، نحو: (قرأت الكتاب من أوله إلى آخره). وقيل: يدخل ما بعد (إلى) فيما قبلها "إن كان من الجنس، وقيل: يدخل مطلقا، وقيل: لا يدخل مطلقا"[٦]. وقد ذهب

---

(١) الجنى الدانى. ص ٤٤٠، وانظر: همع الهوامع: ١٧٤/٤، والأزهية. ص ٢٥٩.

(٢) الصاحبى. ص ٢٢٨.

(٣) رصف المبانى. ص ٢٦٦.

(٤) وتعـرب (رُبَّ) على أنها حرف جر شبيه بالزائد مبنى على الفتح، ويعرب الاسم النكرة بعدهـا على أنه مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر.

(٥) سورة البقرة. الآية (١٨٧).

(٦) مغنى اللبيب: ٨٨/١.

البعض و"حكم الخليل رحمة الله وجماعة أن ما بعدها لا يدخل فيما قبلها، وهو الراجح عند الجمهور بعدم دخول الحد فيما قبله ... وبعضهم يعكسه، ويحتم الدخول، فلا يخرج إلا بقرينة ... فإن كانا متحدى الجنس دخلا، وإلا فلا"[1].

و(إلى) حرف خافض يدل على انتهاء الغاية فى الزمان والمكان، ويغلب "عدم دخول حدى الابتداء والانتهاء فى المحدود، فإذا قلت: اشتريت من هذا الموضع إلى ذلك الموضع، فالموضعان لا يدخلان ظاهرا فى الشراء، ويجوز دخولهما مع القرينة، وقال بعضهم: ما بعد (إلى) ظاهره الدخول فيما قبلها ... وقيل: إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها ... فالظاهر الدخول، وإلا فالظاهر عدم الدخول ... والمذهب هو الأول"[2].

وقد اختُلف فى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾[3]، فقال البعض: تدخل المرافق فى التحديد، "لأن ما بعد (إلى) إذا كان من نوع ما قبله دخل فيه؛ قاله سيبويه وغيره ... وقيل: لا يدخل المرفقان فى الغسل ... والأولى عليها أكثر العلماء ... وقد قال بعضهم: إن (إلى) بمعنى (مع)"[4].

---

(١) جواهر الأدب. ص ٣٤٤.

(٢) شرح الرضى على الكافية: ٤/٢٧٣.

(٣) سورة المائدة. الآية (٦).

(٤) تفسير القرطبى: ٣/٢١٨٥.

فالحرف (إلى) يدل على الغاية والانتهاء، فإذا قلت: مشيت إلى بلدة كذا، فالبلدة منتهى المشى، وقد يعنى هذا أنك دخلتها، وقد يعنى أنك وصلت إليها لكنك لم تدخلها، "لأن (إلى) نهاية، فهى تقع على أول الحد، وجائز أن تتوغل فى المكان، ولكن تمتنع من مجاوزته، لأن النهاية غاية"(١).

ويتناول المالقي قضية دخول ما بعد (إلى) فيما قبلها، فيرى أن من ذهب إلى أنه يدخل استدل بقضايا العُرف، كما فى قول القائل: (اشتريت الشقة إلى طرفها)، فالطرف داخل فى الشراء استنادا إلى العُرْف، ومن ذهب إلى أنه لا يدخل استدل بقول من قال: (اشتريت الموضع من الوادى إلى الوادى)، فالوادى لا يدخل فى الشراء(٢).

ونخلص إلى أن ما بعد (إلى) يدخل فيما قبلها بوجود قرينة تدل على ذلك، وهذه القرينة قد تكون عقلية، أو مرتبطة بعرف أو عادة أو نظام، أو أن يكون ما بعد (إلى) من جنس ما قبلها.

وعلى الرغم من الحياد والموضوعية عند المالقي، وتبنيه للمنهج العلمي القائم على إيراد الحجج والأسباب، التى يستند إليها في ترجيح هذا المذهب أو رفض هذا الرأى، فإن قد يتعرض لمسألة يُستدرك فيها عليه، ومن ذلك أن ***(لوما) – عنده – للتحضيض فحسب***؛ فهى – كما يقول – "لم

---

(١) الأصـــول لابـــن السراج: ٤١١/١، وانظر: همع الهوامع: ١٥٤/٤، ولسان العرب: إلى. ص ١٢٠.

(٢) انظر رصف المبانى. ص ١٦٦، ١٦٧.

تجئْ فى كلام العرب إلا لمعنى التحضيض، تقول: لوما يقوم زيد، كما تقول: لولا يقوم زيد"[1].

ويقول الهروى عند حديثه عن (لولا): إنها تكون "بمعنى امتناع شئ لأجل شئ، أو وقوع شئ لأجل شئ ... وربما جاء (لو ما) فى مثل هذا المعنى"[2]. و(لوما) – عند المرادى – حرف يجئ على معنيين:

"أحدهما: أن يكون حرف امتناع لوجوب، فيختص بالأسماء، ويرتفع الاسم بعده بالابتداء، نحو: لوما زيد لأكرمتك.

والثانى: أن يكون حرف تحضيض" [3].

ويرد ابن هشام الأنصارى زعم المالقي من كون (لوما) لا تأتى إلا للتحضيض، ويورد قول الشاعر:

لومـــا الإصاخةُ للوشاةِ لكـــانَ لـى ∴ من بَعْدِ سُخْطِكِ فى رضاكِ رجاءُ[4]

* * * * *

(١) السابق. ص ٣٦٥.

(٢) الأزهية. ص ١٦٦، ١٦٧.

(٣) الجنى الدانى. ص ٦٠٩.

(٤) البيت بلا نسبة فى مغنى اللبيب: ٣٠٥/١، وشرح التصريح: ٢٦٣/١.

المبحث الثانى

القضايا الصرفية والصوتية

تتعدد القضايا الصرفية والصوتية عند المالقى، التى كان تناوله لها قائما على رفض التعسف في التأويل والتكلف في التقدير؛ إذ إن البساطة – في رأيه – في تحليل التركيب أو العبارة أَوْلَى بالإعمال من التعقيد الذى قد ينجرُّ عنه سوء فى الفهم، أو تشويه في التحليل، أو اضطراب في النتائج. وهو في هذا كل لم يكن يميل إلى آراء البصريين دون حجج جلية ودلائل ناطقة، ولم يكن ينحاز إلى جانب الكوفيين دون براهين قوية وشواهد صادقة.

ويتجلى ذلك في قضية *إشباع الفتحة*(١). فقد اختُلف كثيرا فى قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾(٢)، ويمكن رصد أوجه القراءات فيه فيما يلى:

أولا: ﴿لكنَّ هو الله ربى﴾. بتشديد النون وفتحها.

ثانيا: ﴿لكنَّا هو الله ربى﴾. بإثبات الألف.

ثالثا: ﴿لكنْ هو الله ربى﴾. بالنون الساكنة.

رابعا: ﴿لكننَا هو الله ربى﴾. بنونين وألف.

---

(١) يقصد بالإشباع "فى النحو إطالة الحركة، أى الفتحة أو الكسرة أو الضمة، فإشباع الفتحة يُصيِّرُها ألفا ... وإشباع الكسرة يُصيِّرُها ياء ... وإشباع الضمة يُصيِّرُها واوا".
معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية. ص ١٤٤.

(٢) سورة الكهف. الآية (٣٨).

خامسا: ﴿لكنَنَ هو الله ربى﴾. بنونين مفتوحتين، وهى قراءة جائزة، ولم يقرأ بها أحد كما يقول الزجاج[1].

فعلى الوجه الأول لا تكون (لكنَّ) العاملةَ الناصبةَ، وإنما الأصل (لكنْ أنا)، فحذفت الألف فاجتمع نونان، فشُددت الكلمة، وقيل إن حركة الهمزة أُلقيت على النون، "والجيد حذف الألف فى الوصل وإثباتها فى الوقف ... ويقرأ بإثباتها فى الحالين"[2]، والمعنى على تشديد النون: لكن أنا هو الله ربى. ومن قرأ (لكنَّا) أثبت "الألف فى الوصل كما كان تثبيتها فى الوقف ... قال أبو إسحاق: وألف (أنا) فى كل هذا إثباتها شاذ فى الوصل، ولكن مَنْ أثبت فعلى الوقف ... ومن قرأ: (لكنَنَ) لم يدغم، لأن النونين من كلمتين، وكذلك من قال: (لَكِنَنَا)، بنونين وألف على قياس (لكن أنا)، لم يدغم لأن النونين من كلمتين" [3].

وقرأ عبد الرحمن السلمى وأبو العالية: ﴿لكنَّا هو الله ربى﴾، و"قال الكسائى: فيه تقديم وتأخير، تقديره: لكن الله هو ربى أنا ... وفى قراءة أُبىّ (لكن أنا هو الله ربى). وقرأ ابن عامر والمسيِلى عن نافع ورُوَيْس ... فى حال الوقف والوصل معاً بإثبات الألف ... ولا خلاف فى إثباتها فى الوقف"[4]، وعن ابن عمر: (لكنَّه) بالوقوف بالهاء[5].

---

(١) معانى القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/٢٨٦، ٢٨٧.

(٢) التبيان فى إعراب القرآن: ٢/٨٤٨.

(٣) معانى القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/٢٨٦، ٢٨٧.

(٤) تفسير القرطبى: ٥/٤١٣٥، ٤١٣٦.

(٥) جواهـر الأدب. ص ٢٢٠، وانظـر: الكشاف: ٢/٧٢٢، ٧٢٣، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/٤٥٧، والجنى الدانى. ص٤٠٢.

فالقراءة الأولى: (لكنَّ) بتشديد النون وحذف الألف تجئ على "الأصل فى حالة الوصل؛ لأن الأصل فى (أنَّا) (أنَّ)، إلا أن الألف تثبت فى حالة الوقف .. ومن قرأ (لكنَّا) أثبت الألف"(١). أمـــا القراءة (لكنْ هو الله ربى)، بسكون النون وبلا ألف، فقد قرأ بها عيسى الثقفى(٢).

ويرفض المالقى ما قيل من أن الأصل فى قوله تعالى:﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾: (لكنْ أنا)، بنقل فتحة همزة (أنا) إلى النون قبلها، ثم الإدغام تخفيفا، ويرى أن "هذا كله متكلف وشذوذ، وإنما الألف فى (لكنَّا) إشباع، وهو فى الكلام قليل"(٣).

ونرى أن رفض المالقى لما قاله النحاة نبع من إدراكه أن ما ذهبوا إليه قائم على التأويل والتعسف فى التقدير، وأنه لا حاجة إلى التعقيد فى تحليل التركيب ما دمنا يمكن أن نلجأ إلى البساطة التى تتمثل فى القول بأن ألف (لكنَّا) إنما هى إشباع للفتحة.

كذلك يناقش المالقى فى (فصل الألف ومعانيها ومواضعها فى كلام العرب) مواضع الألف، ومنها قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾(٤)،

---

(١) البيان فى غريب إعراب القرآن: ١٠٨/٢.

وعلـــى القـــراءة الثانية تكون (لكن) "هى الخفيفة التى لا يراد بها الاستدراك. وأنا: مبتدأ. وهـــو: مبـــتدأ ثـــان. والله: خبر المبتدأ الثانى. وربى: صفته. والمبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول، والعائد إليه الياء المجرورة بالإضافة فى (ربِّى)".

السابق: ١٠٨/٢.

(٢) انظر: المحتسب: ٧٠/١ ، ٢٩/٢.

(٣) رصف المبانى. ص ١٣٥.

(٤) سورة الأحزاب. الآية (١٠).

وقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولا. وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلا﴾[1].

وقد سمَّى بعضهم هذه الألف فى (الظُّنُونَا)، و(الرَّسُولا)، و(السَّبِيلا): *(ألف الخروج والترنم)*، وهى لا تكون "إلا فى رؤوس الآى، أو عند القوافى، وإنما فعلوا ذلك لبعد الصوت"[2]. وقد فعلوا ذلك فى أواخر الآيات، وأجروا عليها ما يكون فى أواخر الأبيات، "لأنه خوطب العرب بما يعقلون فى الكلام المؤلَّف، فيدُل بالوقف فى هذه الأشياء وزيادة الحروف فيها – نحو (الظُّنُونَا)، و(السَّبِيلا)، و(الرَّسُولا) – أن الكلام قد تم وانقطع، وأن ما بعده مستأنف"[3]، فتشبيه رؤوس الآى بقوافى الشعر إنما كان لأن "العرب تُلحق (الواو)، و(الياء)، و(الألف) فى آخر القوافى"[4].

وقد اختلف القرَّاء فى هذه الألف، فقرأ بالألف فى الوصل والوقف: نافع، وابن عامر، وأبو بكر. وقرأ أبو عمرو، وحمزة بغير ألف فى وصل ولا وقف. وقرأ ابن كثير والكسائى وحفص بغير ألف فى الوصل وبإثباتها فى الوقف[5]. ولكل فريق من هذه الفرق الثلاثة حجته، فحجة الفريق الأول الذى أثبت هذه الألف فى الوصل والوقف "أنه اتبع خط المصحف، لأنها

---

(١) سورة الأحزاب. الآيتان: (٦٦، ٦٧).

(٢) الجمل في النحو. ص ٢٣٦.

(٣) معانى القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/٢٣٧.

(٤) معانى القرآن للأخفش: ٢/٤٨٠.

(٥) انظر: العنوان فى القراءات السبع. ص ١٥٤.

ثابتة فى السواد، وهى مع ذلك مشاكلة لما قبلها من رؤوس الآى ... والحجة لمن طرحها: أن هذه الألف إنما تثبت عوضا من التنوين فى الوقف، ولا تنوين مع الألف واللام فى وصل ولا وقف. والحجة لمن أثبتها وقفا وحذفها وصلا: أنه اتبع الخط فى الوقف، وأخذ بمحض القياس فى الوصل" (١).

فالقراءة بلا ألف فى الوصل والوقف هى القياس، وقرأ الكوفيون بها، ولكن هذا مخالف للمصحف، ذلك أنهم زادوا الألف كما زيدت فى أواخر الأبيات، إذ "جعلت فواصل الآى كقوافى الشعر، وفائدتها الوقف والدلالة على أن الكلام قد انقطع وأن ما بعده مستأنف" (٢).

وعلى الرغم من الاختلاف بين القرَّاء فى إثبات الألف فى الوقف والوصل، أو إثباتها فى الوقف دون الوصل، أو القراءة بلا ألف فى الوصل والوقف، إلا أن جُل النحاة يذهبون إلى إثبات الألف والوقوف عليها "ولا يَصِلُونَ، وإنما فعلوا ذلك لأن أواخر الآيات عندهم فواصل، ويثبتون فى أخرها فى الوقف ما قد يحذف مثله فى الوصل. وهؤلاء يتبعُون المصحف ويكرهون أن يَصِلُوا ويثبتوا الألف، لأن الآخر لم يقفوا عليه فيجروه مجرى الفواصل" (٣).

---

(١) الحجة فى القراءات السبع. ص ٢٨٩.

(٢) الكشاف: ٥٦٢/٣، وانظر: ص ٥٢٧ منه، والتبيان فى إعراب القرآن: ١٠٥٣/٢.

(٣) معانى القرآن وإعرابه للزجاج: ٢١٨/٤.

ويرفض المالقى أن تكون الألف فى (الظُّنُونَا)، و(السَّبِيلا)، و(الرَّسُولا) من باب إشباع الفتحة وتولُّد الألف عنها، إنما الصحيح – فى رأيه – أن هذه الألف كالألف فى القوافى[1].

وفى حديث المالقى عن مواضع الألف التى تجئ أصلا، يقول إن هذه الألف قد "تكون عوضاً من ضمة أول الحرف المصغر إذا كان موصولا أو اسم إشارة، نحو قوله: الَّذيَّا والَّتيَّا فى ***تصغير: الذى والتى، وذيَّا وتيَّا فى تصغير ذا وتا***، وأُولَيَّا فى ***تصغير (أولى)*** المقصور"[2].

وقد قال الكوفيون: إن الاسم فى (الذى) الذال وحدها، وزيد عليها ما سواها، ودليل ذلك عندهم حذفُ الياء فى تثنية الذى، إذ نقول: قام اللَّذانِ،

---

(١) انظر: رصف المبانى. ص١٠٨.

(٢) السابق. ص ١٢٢.

و(ذا): اسم يشار به إلى المذكر، وتصغيره: ذَيَّا، ومثناه: ذانِ. ويقال للمؤنث: ذِى. و(تا): اسم يشار به إلى المؤنث، وتصغيره: تيَّا. يقول العجاج:

إلى أمارٍ، وأمارٌ مُدَّتى
دافع عنى بِنَقيرٍ مَوْتتى
بعد اللُّتَيَّا واللَّتَيَّا والتى
إذا عَلَتْها أنفُسٌ تَرَدَّتِ

وأمـــار: وقت وعَلَم. ونقير: موضع. ويريد باللُّتَيَّا – تصغير التى – الداهية الصغيرة. والتى: الداهية الكبيرة. وقيل إنه كنى عن الكبيرة بلفظ التصغير، لأن العرب قد تصغر للتعظيم. ديوانه. ص٢٦٦، ٢٦٧.

وجمع الذى: الذين، والأُلَى. والأُلَى: اسم موصول يستخدم لجمع الذكور، كما قد يستخدم لجمع الإناث، كما فى قول مجنون ليلى:

مَحَا حُبُّها حُبَّ الأُلَى كن قبلها ∴ وحَلَّت مكانا لم يكن حُلَّ مِنْ قبلُ

ديوانه. ص ١٧٠.

أما (أولَى) – بواوٍ بعد الهمزة – فهو اسم إشارة.

ورأيت اللَّذَيْنِ، ومررت باللَّذَيْنِ. ويُرد على ذلك بالقول: (اللذان) ليست تثنية، وإنما صيغة مرتجلة للتثنية، أو اسم موضوع للتثنية.

أما البصريون فردوا قول الكوفيين وقالوا: إن الاسم لا يجوز أن يبنى على حرف واحد، فأصل الذى – عندهم – لذِ، وأصل التى: لتِ، ودليل أصالة الياء فى (الذى) أننا نقول فى التصغير: (اللذيَّا)، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها[1].

ويستخدم سيبويه مصطلح (الأسماء المبهمة)، إذ يقول: "وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا، وهذه، وهذان، وهاتان، وهؤلاء، وذلك[2] وتلك، وذانك[3]، وأولئك[4]، وما أشبه ذلك. وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشئ" [5]. وأما أهل الكوفة فيسمُّون "ذا وتا وتلكَ وذلكَ وهذا وهذهِ وهؤلاءِ والذى والذينَ والتى واللاتى حروفَ المُثُل" [6].

ولما كان التصغير يتم بضم أوائل الأسماء، وهذه الأسماء لا تضم أوائلها فقد زادوا ألفا فى آخر الاسم عوضا عن الضمة، وعلة عدم ضم أوائل هذه الأسماء أنها أسماء مبهمة لها من الخصائص ما ليس لغيرها،

---

(١) انظر: الإنصاف: ٦٧٤/٢.

(٢) ذلك: ذا: اسم إشارة. واللام: حرف دال على البعد. والكاف: حرف خطاب.

(٣) ذانك: ذان: اسم إشارة. والكاف: حرف خطاب.

(٤) أولئك: أولاء: اسم إشارة مبنى على الكسر. والكاف حرف خطاب.

(٥) الكتاب: ٥/٢.

(٦) لسان العرب: ذا. ص ١٤٧٣.

ويعنى ذلك أن علة المخالفة فى التصغير بين هذه الأسماء المبهمة وأمثالها وبين غيرها من الأسماء المتمكنة ترجع إلى أنهم "فعلوا ذلك جريا على أصول كلامهم فى تغيير الحكم عند تغيير الباب، لأن الأسماء المبهمة لما كانت مغايرة للأسماء المتمكنة، جعلوا لها حكما غير حكم الأسماء المتمكنة لتغايرها" (١).

كذلك ذهب المالقى إلى أن ***همزة الوصل*** تكون مفتوحة ***فى (ايمن الله)***. "والفراء يجعله جمع يمين، فتكون الهمزة عنده همزة قطع وهو فاسد، لأن تلك الألف تسقط فى الدرج كسائر ألفات الوصل ... ولأنهم قد قالوا فيه: اِيمن الله، بكسر الهمزة على الأصل، وألف الجمع لا تكسر ... ولأنهم قد تصرفوا فيه باللغات فى الحذف، فقالوا: اَيم الله، واِيم الله، ومُ الله، ومَ الله، ومِ الله، والتصريف فى الحذف بابه المفردات"(٢).

وقد ذهب البصريون إلى أن الكلمة "اسم مفرد مشتق من اليُمْن. أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن (أيمن) جمع يمين أنه على وزن أفْعُل، وهو وزن يختص به الجمع، ولا يكون فى المفرد" (٣).

واختُلف كذلك فى همزة الكلمة، فعند البصريين أن اللفظ مفرد وليس جمعا ليمين، "لأنه لو كان جمع يمين لوجب أن تكون همزته همزة قطع،

---

(١) أسرار العربية. ص ٣٦٧.

(٢) رصف المبانى. ص ١٣٣.

(٣) الإنصاف: ١/٤٠٤، ٤٠٥.

فلما وجب أن تكون همزته همزة وصل دل على أنه ليس بجمع يمين" [1].
أما الكوفيون فيرون "أن الأصل فى همزة (أيمن) أن تكون همزة قطع، لأنه جمع، إلا أنها وُصِلَتْ لكثرة الاستعمال، وبقيت فتحتها على ما كانت عليه فى الأصل" [2].

وأورد الجوهرى أن ابن كَيْسَان وابن دُرُسْتَويه ذهبا إلى أن "ألف أيْمُن ألف قطع، وهو جمع يمين، وإنما خفّفت همزتها وطرحت فى الوصل لكثرة استعمالهم لها" [3].

وذكر الأزهرى فى (شرح التصريح على التوضيح) أن همزة الوصل تجئ فى عشرة أسماء، منها (ايمن) الخاص "بالقَسَم ، وهو اسم مفرد مشتق من اليُمْن – وهو البَرَكة – وهمزته همزة وصل عند البصريين، وعند الكوفيين جمع يمين، وهمزته همزة قطع" [4].

ونخلص إلى أن همزة (ايمُن) همزة وصل عند معظم النحاة، ومنهم المالقى، وأنه اسم يجئ للقسم، وليس ثمة همزة وصل تأتى مفتوحة فى الأسماء إلا فى ايمُن).

---

(١) السابق: ٤٠٧/١.

(٢) السابق: ٤٠٧/١.

(٣) الصحاح: يمن: ٢٢٢٢/٦.

(٤) شرح التصريح: ٣٦٥/٢.

ومن القضايا المهمة عند المالقى ما يتعلق ***بالأمر من (أَخَذَ)، و(أَكَلَ)، و(أَمَرَ)***؛ إذ يرى أن الأمر منها: خُذْ. كُلْ. مُرْ، وهى اللغة المشهورة. وأصل (خُذْ): (أُؤْخُذْ)، فلما كثر استعمال الكلمة استُثقلت الهمزتان فحذفوهما للتخفيف. ويقال ذلك أيضا فى (كُلْ)، والأصل فيه (أُؤْكُلْ)، وفى (مُرْ)، والأصل فيه (أُؤْمُرْ). على "أن من العرب من يقول: أُؤمُرْ. أُؤْخُذْ. أُؤْكُلْ، كسائر الأفعال التى يُسكَّن ثانيها فى المضارع" (١). فمن قال: أُؤْمُرْ، كان ذلك على الأصل، ومن قال: مُرْ، كان على الأفصح.

وثمة تناقض وقع فيه سيبويه، إذ حكى أن "بعض العرب يقول: أُوْكُلْ فيُتمّ"(٢)، إلا أنه يقول فى موضع آخر: إنه "لا يحملهم إذا كانوا يُثْبِتُون فيقولون فى مُرْ: أُومُرْ، أن يقولوا فى خُذْ: أوْخُذْ، وفى كُلْ أُوكُلْ"(٣).

وتقول: خُذْ. كُلْ. مُرْ "فى الابتداء بالأمر استثقالا للضمتين، فإذا تقدم قبل الكلام واوٌ أو فاءٌ قلتَ: وَأْمُرْ. فَأْمُرْ، كما قال عز وجل: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾ (٤) ... ولم يقولوا: أُكُلْ ولا أُمُرْ ولا أُخُذْ، إلا أنهم قالوا فى أَمَرَ يأْمُرُ إذا تقدم قبل ألف أمره واوٌ أو فاءٌ أو كلامٌ يتصل به الأمرُ من أَمَرَ يَأْمُرُ فقالوا: اِلْقَ فلانا وَأْمُرْهُ، فردوه إلى أصله، وإنما فعلوا ذلك لأن ألف

---

(١) رصف المبانى. ص ١٣١.

(٢) الكتاب: ٤/٢١٩.

(٣) السابق: ١/٢٦٦.

(٤) سورة طه. الآية (١٣٢).

الأمر إذا اتصلت بكلام قبلها سقطت الألف فى اللفظ، ولم يفعلوا ذلك فى كُلْ وخُذْ إذا اتصل الأمر بهما بكلام قبله، فقالوا: "اِلْقَ فلانا وخذ منه كذا" (١). وقال البعض إنه "لا يقال أُمُرْ، ولا أُخُذْ منه شيئا، ولا أُكُلْ، إنما يقال مُرْ وخُذْ وكُلْ فى الابتداء بالأمر استثقالا للضمتين" (٢).

وقد ذهب البصريون إلى أن فعل الأمر مبنى على السكون، وقال الكوفيون: إنه معرب مجزوم بلام أمر مقدرة، فالأصل "فى الأمر للمواجَه فى نحو (افْعَلْ) لِتَفْعلْ، كقولهم فى الأمر للغائب (لِيَفْعَلْ) ... إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجَه فى كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجئ اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف" (٣).

ويناقش المالقى قضية ***(التاء) في (أخت)، (وبنت)، و(هَنْت)***، ويذهب إلى أن التاء فيها مبدلة من واو؛ لأننا نقول: أَخَوَات، وبَنَوَات، وهَنَوَات(٤).

وأصل (أخت): أَخَوَة، وأصل (بنت): بَنَوَة، وأصل (هَنْت): هَنَوَة. وقد نقلوا "أَخَوَة وبَنَوَة، ووزنهما فَعَل، إلى فُعْل وفِعْل ... وليست التاء فيهما بعلامة تأنيث ... لسكون ما قبلها ... فالصيغة فى بنت قامت مقام الهاء فى

---

(١) لسان العرب: أمر. ص١٢٦.

(٢) السابق: أمر. ص ١٢٦، وانظر: التصريف الملوكى. ص ٣٨

(٣) الإنصاف: ٥٢٤/٢، ٥٢٨.

(٤) الهنوات: كناية عما يستقبح ذكره.

ابنة ... وليست بنت من ابن كصعبة من صَعْب، إنما نظير صعبة من صعب ابنة من ابن" [1]، وبنت من ابن مثل بيضاء من أبيض، وسوداء من أسود.

أما (أخت) وأصلها (أَخَوَة) فقد حذفت الهاء، ثم الواو، وضم أولها، وسُكِّن ثانيها، وعوض التاء من المحذوف. وفعلوا فى (بَنَوَة) ما فعلوا فى (أَخَوَة)، إلا أنهم كسروا أولها، وكذلك صنعوا فى (هَنَوَة)، ولكنهم أسكنوا ثانيها[2].

وزعم البعض أن الأخ أصله أَخْوٌ[3]، ثم حذفت الواو وحُرِّكت الخاء، وأن الأخت أصلها أَخْوَةٌ، ثم حذفت الواو وجعلت الهاء تاء وضمت الهمزة[4].

وذهب آخرون إلى أن "تاء الأخت أصلها هاء التأنيث. قال الخليل: تأنيث الأخ أخت، وتاؤها هاء ... والأخ كان تأسيس أصل بنائه على فَعَلٍ بثلاث متحركات ... وقال الليث: الأخت كان حدُّها أَخَةً ... وأسكنت الخاء ... فصارت الهاء تاء كأنها من أصل الكلمة، ووقع الإعراب على التاء" [5]. أما الابن فالأصل فيه بَنَوٌ، وقد حذفت واوه وهى لام الكلمة، وجئ بألف الوصل، لأن الباء ساكنة. وقيل: إن الأصل بِنْوَةٌ.

---

(١) سر صناعة الإعراب: ١/١٦٥، ١٦٦.

(٢) انظر: أمالى ابن الشجرى: ٢/٢٨٦، والكتاب: ٣/٣٦١.

(٣) ورد فى الصحاح أن (الأخ أصله أَخَوٌ، بالتحريك). أخا: ٦/٢٢٦٤.

(٤) انظر: لسان العرب: أخا. ص ٤١.

(٥) لسان العرب: أخا. ص ٤١، وانظر المخصص: ٥/١٨٨.

ودليل أن التاء فى (أخت) و (بنت) و (هنت) مبدلة من واو قولنا فى جمع أخت: أخوات، وفى جمع هنت هنوات، "وأما بنت فلأنَّا لم نر هذه التاء لحقت مؤنثا إلا وقد وقعت فيه بدلاً عن واو، كما فى أخوات وهنوات، والتاء فيهما ليست للتأنيث"(١).

وقد بَيَّن سيبويه أن هذه التاء ليست بعلامة تأنيث، لأن ما قبلها ساكن، "وإن سميت رجلا ببنت أو أخت صرفته، لأنك بنيت الاسم على هذه التاء وألحقتها ببناء الثلاثة ... ولو كانت كالهاء لما أسكنوا الحرف الذى قبلها ... وإنما هذه زيادة فى الاسم بُنى عليها وانصرف فى المعرفة" (٢). على أن سيبويه كان قد قال إن "تاء أخت وبنت ... للتأنيث"(٣)، وأن البناء فيهما كان "بناء مالا زيادة فيه من الثلاثة ... وكذلك تاء هَنْت فى الوصل"(٤).

وقول سيبويه إن هذه التاء علامة تأنيث هو "تجوُّز منه فى اللفظ، لأنه أرسله غُفْلا ... ووجه تجوزه أنه لما كانت التاء لا تَبْدَل من الواو فيها إلا مع المؤنث صارت كأنها علامة تأنيث" (٥).

ويتعرض المالقى لقضية ***أصل الاشتقاق***، ونراه يردد ما قاله البصريون فيما يتصل بأصل الاشتقاق؛ إذ يرى أن المصدر هو أصل

---

(١) شرح المفصل فى صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير: ٣٥٢/٤.
(٢) الكتاب: ٢٢١/٣.
(٣) السابق: ٣١٧/٤.
(٤) السابق: ٣١٧/٤.
(٥) لسان العرب: أخا. ص٤١.

المشتقات، فيقول: إن "المشتق هو المأخوذ من المصدر، كالضارب من الضرب، والقاتل من القتل"[1]، وهو رأى البصريين الذين ذهبوا إلى أصالة المصدر.

واستند البصريون فى قولهم إن المصدر هو أصل الاشتقاق وإن الفعل مشتق من المصدر إلى عدة حجج، منها دلالة المصدر على زمان مطلق، ودلالة الفعل على زمان معين، ولما كان المطلق أصل للمقيد فإن المصدر أصل للفعل. ومنها استغناء المصدر، وهو اسم، عن الفعل، واحتياج الفعل إلى اسم، وما كان مستغنيا بنفسه أولى أن يكون أصلا، ووجب أن يكون المفتقر إلى غيره فرعا.

أما الكوفيون فاستدلوا على أن المصدر مأخوذ من الفعل إلى عدة أدلة، منها أن الفعل يعمل فى المصدر، وعليه فإن رتبة العامل قبل رتبة المعمول، ومنها مجئ المصدر مؤكدا للفعل، وبذا تكون رتبة المؤكَّد – وهو الفعل – قبل رتبة المؤكِّد، وهو المصدر[2].

ويعد ابن الأنبارى واحدا ممن ذهبوا مذهب البصريين، ولذا فهو يفند حجج الكوفيين ويراها فاسدة.

* * * * * *

---

(١) رصف المبانى. ص١٦٢.

(٢) انظـر: أسـرار العربـية. ص ١٧١ – ١٧٣، والإنصاف: ٢٣٦/١، ٢٣٧، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. ص١٤٣ – ١٤٩.

المبحث الثالث

قضايا البساطة والتركيب والزيادة

حَرَصَ المالقى في الكثير من القضايا التى تعرض لها على إيضاح علة الرأى الذى ذهب إليه، كما حَرَصَ على بيان سبب رفضه لما مال عنه من آراء. وكان معياره في هذا مَدَى إيمانه بصحة ما يراه، أو عدم اقتناعه بصواب ما حاد عنه. ويتضح ذلك فيما يتصل بـ *(لكنَّ)*؛ إذ إن هناك خلافا بين البصريين والكوفيين حول بساطة (لكنَّ) أو تركُّبها، فبينما يرى البصريون أنها بسيطة، باعتبار أنه حرف نادر البناء، لا مثال له فى الأسماء ولا فى الأفعال، فإن الكوفيين يرون "أن الأصل فى (لكنَّ): (إنَّ)، زيدت عليها (لا)، والكاف، وحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال فصارت حرفا واحدا"(١)، فالكاف على هذا القول زائدة. ورُدَّ على ذلك بأن "هذا مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى" (٢). أما الفراء فعنده أن (لكنَّ) مركبة "أصلها لكنْ أنَّ، فطرحت الهمزة للتخفيف، ونون لكنْ للساكنين"(٣). وشبه بعضهم نون (لكنَّ) بنون (إنَّ)، وعندهم أنه "مما يدل على أن النون فى (لكن) بمنزلة (إن) -خفيفةً أو ثقيلة - أنك إذا ثقَّلت النون نصبت بها، وإذا خففتها رفعت بها"(٤).

---

(١) الإنصاف: ٢١٣/١، وانظر: الجنى الدانى. ص ٦١٧.

(٢) الإنصاف: ٢١٤/١.

(٣) مغنى اللبيب: ٣٢١/١.

(٤) الصاحبى. ص ٢٦٨.

ولم يتعرض المالقى صراحة لمسألة تركُّب (لكنَّ) أو بساطتها عند حديثه عن ذلك الحرف، وإنما كان تناوله لها بصورة غير مباشرة؛ إذ يَرُدُّ قول أبى القاسم الزجاجى الذى قال إن اللام لا تدخل فى خبر (لكنَّ)، لأنها متضمنة للاستدراك بعد الجحد، بينما هذه اللام هى لام الابتداء الداخلة للتوكيد، وحقها أن تدخل فى خبر (إنَّ) وحدها، لأنها لا تغير معنى الابتداء[1].

ويقول المالقى: إن البصريين "يقفون فى هذا مع السماع لقلته، والكوفيون يجيزونه قياسا. والصحيح عندى أنه قياس؛ لأن العلة المذكورة موجودة فيها، وهى التى من أجلها جاز دخول اللام فى خبر (إنَّ)، وهى عدم تغير معنى الابتداء، والاستدراك ليس بمغير للابتداء" [2]. ويرفض كذلك رأى الزجاجى الذى زعم أن أصل (لكنَّ) فى قول الشاعر:

. . . . . ∴ **ولكنَّنى من حُبِّها لعَمِيدُ**[3]

"ولكن إننى، ولذلك دخلت اللام فى الخبر" [4]. ويرى المالقى أن هذا متكلَّف، وعنده "أن اللام دخلت فى خبر (لكنَّ) على القياس"[5].

---

(١) انظر اللامات. ص ٧٥.

(٢) رصف المبانى. ص ٣١٠، وانظر ص ٣٤٩ فيه أيضا.

(٣) هذا عَجُز بيت لا يُعرف قائله، وصدره:

يَلُومونني فى حبِّ ليلى عواذلى ∴ .....

ويروى: (لكميد) بدل (لعميدُ). والكميد: الحزين. والعميد: الذى هَدَّه العشقُ.

(٤) رصف المبانى. ص ٣٤٩.

(٥) السابق. ص ٣٤٩.

إذن فقد جوَّز المالقى دخول اللام فى خبر (لكنَّ)، وعلة الدخول عنده القياس، وهو رأى الكوفيين، ويقصد بالقياس أن "الأصل فى (لكنَّ): إنَّ، زيدت عليها (لا) والكاف، فصارتا جميعا حرفا واحدا ... فكما يجوز دخول اللام فى خبر (إنَّ)، فكذلك يجوز دخولها فى خبر (لكنَّ)" [1]. وقد أضاف الكوفيون دليلا آخر، وهو النقل، أى ما ورد عن العرب من دخول اللام فى خبرها. ويعنى هذا أن المالقى قد تبنى رأى الكوفيين، دون أن يعلن ذلك بشكل صريح.

ويرتبط بهذا ما يتعلق بـ *(مُنْذُ) و(مُذْ)*[2]، وللنحاة آراء مختلفة فيما يتصل ببساطة (منذ) أو تركُّبها، فقد قيل إنها بسيطة، وقيل بل مركبة، واختلف فى تركُّبِها؛ فقال البعض إنها مركبة من كلمتين: (مِنْ) و(ذو) الطائية بمعنى الذى، وقال آخرون: "أصلها (مِنْ إذْ) حذفت الهمزة، فالتقى ساكنان: النون والذال، فحركت الذال وجعلت حركتها الضمة ... ثم ضمت الميم إتباعا لحركة الذال"[3].

---

(١) الإنصاف: ٢٠٩/١، ٢١٤.

(٢) (منذ) و (مذ) لهما أحكام خاصة:

١-إذا دخلتا على الجملة فهى فى محل جر بإضافة (مذ) أو (منذ) إليها، وهما فى محل نصب على الظرفية؛ فكل منهما ظرف زمان مبنى.

٢-إذا ورد بعدهما اسم مجرور فكل منهما حرف جر مبنى.

٣-إذا ورد بعدهما اسم مرفوع صارا ظرفين، وكان الاسم المرفوع فاعلا لفعل محذوف، أو كانا مبتدأين، وما بعدهما خبر.

(٣) همع الهوامع: ٢٢١/٣.

واختلف النحاة كذلك حول أصل (مُذ)، فزعم بعضهم أنه حرف قائم بذاته غير مقتطع من (منذ)، وقال غيرهم: إنه مقتطع من (منذ). ويذهب سيبويه إلى أن (مُذْ) أصله (منذ)، فيقول فى (باب ما ذهبت عينه): "فمن ذلك مُذْ، يدلك على أن العين ذهبت منه قولهم: (مُنْذُ)، فإن حقَّرته قلت: مُنَيْذٌ" (١)، برد العين.

ويستند القائلون بأن أصل (مُذ): مُنْذُ – إضافة إلى التصغير – "أن ذال (مُذْ) يجوز فيها الضم والكسر، عند ملاقاة ساكن، نحو: (مُذ اليوم)، والضم أعرف، وليس ذلك إلا لأن أصلها (مُنْذُ) .. (و) أن بنى غنىّ يضمون ذال (مذ) قبل متحرك باعتبار النون المحذوفة، لفظا لا نية" (٢).

ويذهب المالقى إلى أن (مُذْ) "إذا كان اسما فهو مقتطع من (منذ)، بدليل التصغير المذكور وهو يرد الأشياء إلى أصولها، وأما إذا كان حرفا فهو لفظ قائم بنفسه، لا يُطلب له اشتقاق ولا وزن ولا أصل، فهو لفظ مشترك بين الاسم والحرف"(٣).

أما المبرد فعنده أن (مُذْ) اسم، ودليل ذلك – فى رأيه – "أنها محذوفة من (مُنْذُ) التى هى اسم، لأن الحذف لا يكون فى الحروف، إنما يكون فى

---

(١) الكتاب: ٣/٤٥٠، وانظر: معانى الحروف. ص١٠٣.

(٢) الجنى الدانى. ص ٣٨٧.

(٣) رصف المبانى. ص ٣٨٧.

الأسماء والأفعال"[1]، ويرى هذا الرأى أيضا الرمانى[2]، وابن هشام[3]، والسيوطى[4]. ويقوى هذا الرأى أن ذال (مُذْ) تضم "عند ملاقاة الساكن، نحو (مُذُ اليوم)، ولولا أن الأصل الضم لكسروا، ولأن بعضهم يقول: (مذ زمن طويل)، فيضم مع عدم الساكن"[5].

ونخلص إلى أن (مذ) إذا كانت حرفا لا تكون مأخوذة من (منذ) أو محذوفة منها؛ لأن الحذف لا يكون فى الحروف، أما إذا كانت اسما فلا خلاف على أنها مقتطعة من (منذ).

ويتصل بهذا أيضا ما يتعلق بـ ***(لاتَ)***؛ فقد اختلف في أصلها وتركيبها، ويمكن إجمال ما قيل فى حقيقتها فيما يلى:

أولا: أنها بأكملها فعل ماض بمعنى نَقَصَ، إذ يقال: لاَتَهُ حقَّه يَلِيتُه لَيْتا إذا نقصه، ثم استعملت للنفى.

ثانيا: أن أصلها (لَيِسَ)، بكسر الياء، فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأبدلت السين تاءً.

---

(١) المقتضب: ٣/٣٠.

(٢) انظر: معانى الحروف. ص١٠٣.

(٣) انظر: مغنى اللبيب: ١/٣٦٨.

(٤) انظر: همع الهوامع: ٣/٢٢٢.

(٥) مغنى اللبيب: ١/٣٦٨.

ثالثا: أنها مركبة من (لا) النافية والتاء لتأنيث الكلمة، كما فى (رُبَّتَ) و(ثُمَّتَ). ويميل المالقى إلى هذا الرأى.

رابعا: ذهب أبو عُبيدة وابن الطراوة إلى أن (لات) إنما هى كلمة وبعض كلمة؛ فتركبها من (لا) النافية والتاء الزائدة فى أول الحين، أى متصلة بكلمة (الحين) التى بعدها، ويرى المالقى أن هذا الرأى متكلَّف[١]. ويستند هذا الرأى إلى الزعم بأنه لم يوجد فى كلام العرب (لات)، وأن التاء فى مصحف عثمان متصلة بـــ(حين)؛ إذ كتبت ((وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ)) [٢]. وقد فنَّد الزمخشرى هذا الرأى حيث يقول: "أما قول أبى عبيدة: إن التاء داخلة على (حين) فلا وجه له. واستشهاده بأن التاء ملتزمة بـــ (حين) فى الإمام[٣] لا متشبّث به، فكم وقعت فى المصحف أشياء خارجة عن قياس الخط ... وقول أبى عبيدة "ولم نجد فى كلام العرب: (لات) مُعارَض بنقل الخليل وسيبويه وغيرهما من الأئمة" [٤]، وقد أوَّل أصحاب هذا الرأى (تحين) فى (ولا تحين) على أن المراد: (وَلاتَ حِينَ).

---

(١) انظـــر: مغـــنى اللبيب: ١/٢٨١، ٢٨٢، ورصف المبانى. ص ٣٣٤، ٣٣٥، والصاحبى. ص٢٦٤، وهمع الهوامع: ٢/١٢٠-١٢٢.

(٢) سورة (ص). الآية (٣).

(٣) مصحف عثمان.

(٤) جواهر الأدب. ص ٤٨٠، ٤٨١.

أما من قال إن أصلها (ليس)، بقلب الياء ألفا وإبدال السين تاءً فقد استند إلى قول سيبويه (إن اسمها مضمر فيها)، ولا يكون الإضمار إلا فى الأفعال[1]، إذ صرح سيبويه بأنه "لا تكون (لات) إلا مع الحين، تضمر فيها مرفوعا، وتنصب الحين لأنه مفعول به" [2].

ونرى أن (لات) أصلها (لا) زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظة، وهو ما ذهب إليه المالقى.

ومن القضايا المتعلقة بالبساطة والتركيب ما أورده المالقى حول *(كَلَّا)*؛ إذ ثمة خلاف حول بساطة (كَلاَّ) أو تركُّبها، فمذهب الجمهور أنها بسيطة، ويميل المالقى إلى هذا الرأى، ويقول إن بعضهم زعم أنها مركبة من: (كُلّ) و (لا)، ويرفض هذا الزعم واصفا إيَّاه بأنه "كلام خَلَف[3]؛ لأن (كُلَّ) لم يأتِ لها معنى فى الحروف، فلا سبيل إلى ادعاء التركيب من أجل(لا)، إذ لا يُدَّعى التركيبُ إلا فيما يصح له معنى فى حال الإفراد، فهذا كلام لم يوافق فيه أحدا ممن ادَّعى التركيب فى غيره"[4].

وثمة رأى آخر قال به ثعلب، إذ عنده أن (كَلاَّ) "مركبة من كاف التشبيه و(لا) التى للرد، وزيد بعد الكاف لام، فشددت لتخرج عن معناها

---

(١) انظر السابق. ص ٤٨٠.

(٢) الكتاب: ٥٧/١.

(٣) الكلام الخلف: الفاسد الردئ.

(٤) رصف المبانى. ص ٢٨٧.

التشبيهى"[1]. وقيل إن تشديد اللام إنما كان "لتقوية المعنى، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين. قال أبو حيان: وهذه دعوى لا يقوم عليها دليل"[2]. وزعم البعض أنها مركبة من "(ألا) التى للتنبيه و(لا) النافية"[3].

ونميل إلى رأى من قال ببساطة (كلاَّ)، لأن الإدعاء بتركبها يفتقر إلى الأدلة القاطعة، وما لم يستند رأى من ادَّعى التركيب إلى البراهين القوية فهو رَدٌّ، ويكون القول ببساطتها أولى وأرجح.

كذلك يبين المالقى آراء النحاة فى *(لعلَّ)*؛ إذ قال بعضهم إن اللام فيها أصلية، وتحذف للتخفيف فيقال (عَلَّ)، ويرى أن "الصحيح أنها زائدة لوجهين: أحدهما: أن التخفيف بالحذف إنما بابه الأسماء والأفعال لا الحروف، لجمودها وقلة تصرفها، وإنما يخفف منها المضعف بالحذف، كـ: أنَّ وإنَّ ولكنَّ وكأنَّ. والثانى: أنه قد سمع فى معناها (غَنَّ) بالغين، ولم يُدخلوا عليها اللام"[4].

ويرى البصريون أن لام (لعلَّ) زائدة، واستندوا فى ذلك إلى عدة حجج، منها ورود (لعلَّ) بغير اللام كثيرا فى الشِّعر، فلو كانت أصلية – كما يقال – لما حذفت، ومنها أن (عَلَّ) ثلاثية الحروف، مثل: إنَّ وأنَّ، مما يدل

---

(١) الجنى الدانى. ص ٥٧٨.

(٢) همع الهوامع: ٣٨٤/٤.

(٣) جواهر الأدب. ص ٤١٢.

(٤) رصف المبانى. ص ٣٢٢، ٣٢٣.

- فى رأيهم - على أنها ثلاثية الحروف، وعليه فلا زيادة للاَّم فيها، ومنها أيضا أن هذه الحروف تشبه الفعل فى العمل؛ من حيث مجيئها على وزن الفعل وبناؤها على الفتح كالفعل الماضى، وطلبها للاسم كما يطلبه الفعل، ودخول نون الوقاية عليها كما تدخل على الفعل، فتقول: (إننى) كما تقول (أعطانى)، وكمون معنى الفعل فيها، فمعنى (كأنَّ): شبَّهت، ومعنى (ليت): تمنيت ... ولما كان الفعل تلحقه الزوائد جاز أن تكون لام (لعل) زائدة[1].

أما الكوفيون فعندهم أن لام (لعلَّ) أصلية، "لأن الأصل عدم التصرف فى الحروف بالزيادة؛ إذ مبناها على الخفة" [2]، أو "أن الحذف تصرُّف، والحروف لا تتصرف"[3].

إذن فالمالقى واحدٌ ممن أيَّدوا مذهب البصريين فى زيادة اللام الأولى لـ (لعلَّ)، كذلك مال البعض إلى رأى الكوفيين الذين قالوا بأصالة اللام، ومنهم ابن الأنبارى الذى يقول: "إن الصحيح فى هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون"[4]، والعكبرى الذى يرى "أن (لعلَّ) و (عَلَّ) لغتان، لا يُحكم فى إحداهما بالزيادة ولا فى الأخرى بالحذف"[5]، فما دامت (لعلَّ) لغة - كما ذهب - فلا حكم بالزيادة.

---

(١) انظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. ص ٢٥٩، والإنصاف: ١٧٨/١.

(٢) شرح الرضى على الكافية: ٣٧٤/٤.

(٣)التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. ص ٣٦٠.

(٤) الإنصاف: ٢٢٤/١.

(٥) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. ص ٣٦١.

أما ورود (لعلَّ) بغير اللام: (علَّ) فى الشعر فدلل البصريون به على الحذف، ومن ثم على زيادة اللام، إلا أن هذا الحذف إنما كان لكثرة الاستعمال، فكان ذلك لغة فيها، ومنه قول الشاعر[1]:

ولا تهينَ الفقيرَ علَّكَ أنْ ∴ تركعَ يوماً والدهرُ قد رَفَعَهْ

ويَعرض المالقى مذاهب النحاة فى *(لَنْ)*، فيبين أنها ناصبة للفعل بنفسها على مذهب سيبويه وأكثر النحويين، وأنها عند الخليل حرف مركب من (لا) النافية و(أنْ) الناصبة، ثم خففت همزة (أنْ) وحذفت الألف لالتقاء الساكنين. وهى عند الفراء (لا) النافية أُبدل من ألفها نون[2].

ويورد ابن جنى فى باب (حذف الهمز وإبداله) أن (لن) عند الخليل أصلها (لاَ أَنْ)، فحذفت الهمزة عنده تخفيفا، لكثرته فى الكلام، ثم حذفت الألف لسكونها وسكون النون بعدها"[3]. ويقول سيبويه إن الخليل زعم أن (لن) هى "(لا أَنْ)، ولكنهم حذفوا لكثرته فى كلامهم ... وجُعلت بمنزلة حرف واحد ... وأما غيره فزعم أنه ليس فى (لن) زيادة، وليست من كلمتين ولكنها بمنزلة شئ على حرفين ليست فيه زيادة، وأنها فى حروف النصب بمنزلة لم فى حروف الجزم، فى أنه ليس واحدٌ من الحرفين زائدا"[4].

---

(١) البيت للأضبط بن قُريع فى مغنى اللبيب: ١/١٧٦، والشعر والشعراء: ١/٣٨٢. ويروى (تخشع) بدل (تركع).

(٢) انظر: رصف المبانى. ص ٣٥٥.

(٣) الخصائص: ٣/١٥٣.

(٤) الكتاب: ٣/٥.

ويرفض سيبويه زعم الخليل، من جهة أن (لن) "لو كانت على ما يقول الخليل لَمَا قلت: أما زيدا فلن أضرب، لأن هذا اسم والفعل صلة، فكأنه قال: أما زيدا فلا الضربُ له" [1]. وينقد المبرد كذلك قول الخليل بأن (لن) مركبة، إنما هى (لا أَنْ)، ثم حذفت ألف (لا) وهمزة (أَنْ)، ويذهب إلى "أنك تقول: زيدا لن أضرب، كما تقول: زيدا سأضرب. فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلام؛ لأن زيدا كان ينتصب بما فى صلة (أنْ). ولكن (لن) حرف بمنزلة (أنْ)"[2].

ويرفض ابن هشام رأى الفراء فى أن (لن) أصلها (لا)، فأبدلت الألف نونا؛ من جهة أنه عُرف إبدال النون ألفا لا العكس، كما فى قوله تعالى: ﴿لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ﴾[3]، ويُعرض أيضا عن قول الخليل فى تركُّبها من (لا) و(أَنْ)[4].

وقد يُرد على سيبويه والمبرد اللذين انتقدا قول الخليل بأن (لا) و(أنْ) "صار لهما بالامتزاج والتركيب الذى وقع بينهما حكم آخر ... (و) أن الشيئين إذا خلطا حَدَثَ لهما حكم ومعنى لم يكن لهما قبل أن يمتزجا ... لأن الحرفين حدث لهما بالتركيب ما لم يكن لهما مع الإفراد"[5].

---

(١) السابق: ٣/٥

(٢) المقتضب: ٢/٨.

(٣) سـورة العلق. الآية (١٥). و(نسفعا) فعل مضارع اتصلت به نون التوكيد الخفيفة، وقلبت النون ألفا للوقف.

(٤) انظر: مغنى اللبيب: ١/٣١٣.

(٥) سر صناعة الإعراب: ١/٣٠٤، ٣٠٥.

من هذا نرى أن مذهب سيبويه والجمهور أن (لن) بسيطة، وهو عين ما رآه المالقى، إذ إن الأصل البساطة، والقول بالتركيب يفتقر إلى الحجج الدامغة. أما ما رآه الفراء من إبدال ألف (لا) نونا وصيروتها (لن) فغير مستساغ.

ومما وهم فيه المالقى أيضا وخالف آراء النحاة فيه ما أورده عن *(كما)*؛ إذْ يقول إنها تأتى تارة مركبة من كاف التشبيه الجارة و (ما) الموصولة، وهى التى بمعنى الذى، كقولك: ضربت حمارا كما ضربتُما، أى كالحمار الذى ضربتُما، و(ما) الموصولة، وهى التى ما بعدها معها فى تقدير المصدر، كقولك: ضربتُ كما ضربتَ، والمعنى كضربك. ثم يقول إن (كما) تكون بسيطة، ويذكر لها ثلاثة مواضع:

١- أن تكون بمعنى (كى)، نحو: أكرمتك كما تكرمنى، أى: كى تكرمَنى.

٢- أن تكون بمعنى (كأنَّ)، نحو: شتمنى كما أنا أبغضه، أى: كأنى أبغضه.

٣- أن تكون بمعنى (لعل)، نحو: لا تضرب زيدا كما لا يضربك[١].

ويتحدث الهروى عن أقسام (ما)، فيذكر أنها تكون زائدة، كما فى قولك: قمتُ كما قمتَ، وأفعلُ كما تفعلُ، فيقول: "(ما) حرف زيدت مع الكاف ليصلح بعدها وقوع الفعل، لأن الكاف لا تدخل على الفعل"[٢]، ويقول ابن مالك إن (كما) "مؤلفة من الكاف الجارة ومعناها التعليل، ومن (ما)

---

(١) انظر: رصف المبانى. ص ٢٨٨،٢٨٩.

(٢) الأزهية. ص ٩١.

الكافـــة"[1]، ويذهـــب ابـــن هشـــام إلـــى أنهـــا مركبة من الكاف، وهو حرف جر،و(ما) [2].

ويبين المرادى أقسام (كما)، ثم يقول: إنه "ليس فيها شئ يعد حرفا واحدا، بل هى مركبة فى هذه الأقسام كلها"[3]، ثم يورد ما ذكره المالقى فى رصف المبانى ويعقب عليه بقوله: "لم أر أحدا ذكر أن (كما) تكون حرفا بسيطا غير هذا الرجل، وليس الأمر كما ذكر. و(كما) ... مركبة من كاف التشبيه، أو كاف التعليل، و(ما)" [4].

ونخلص من هذا إلى أن (كما) ليست حرفا بسيطا، كما زعم المالقى، وإنما هى حرف مركب من الكاف و(ما). ولم يقل أحدٌ إن (كما) حرف بسيط إلا المالقى.

ويضاف إلى ما وهم فيه المالقى وخالف آراء أكثر النحاة ما أورده عن ***(كأنَّ)***؛ إذْ يذكر أن أئمة النحاة قد اختلفوا فى هذا الحرف: هل هو حرف مركب أم بسيط؟، ويقول: لقد ذهب "الخليل وبعض البصريين المتأخرين إلى أنه مركب، وذهب أكثرهم إلى أنه بسيط"[5].

---

(١) الإنصاف: ٥٨٦/٢ (هامش).

(٢) انظر: معنى اللبيب: ١٩٩/١.

(٣) الجنى الدانى. ص٤٨٢.

(٤) السابق. ص ٤٨٤، ٤٨٥.

(٥) انظر: رصف المبانى. ص ٢٨٤.

وقول المالقى إن أكثرهم ذهب إلى أنّ (كأنَّ) حرف بسيط ليس بصحيح، إذْ إنه "حرف مركب عند أكثرهم، حتى ادَّعَى ابن هشام وابن الخباز الإجماع عليه"(١). ويقول سيبويه إنه سأل "الخليل عن كأنَّ، فزعم أنها إنَّ لحقتها الكاف للتشبيه، ولكنها صارت مع إنَّ بمنزلة كلمة واحدة"(٢)، فقولهم مثلا: كأنَّ الفتاةَ قمرٌ معناه: إن الفتاة كالقمر، أو "أن أصل قولنا: كأنَّ زيدا عمرو، إنما هو: إنَّ زيدا كعمرو، فالكاف هنا تشبيه صريح ... فلما أدخلوها على إنَّ مِنْ قَبْلها، وجب فتح همزة إن، لأن المكسورة لا يتقدمها حروف الجر، ولا تقع إلا أوَّلا أبدا ... (و) "أنَّ" فى قولك: كأنك زيد، مجرورة بالكاف"(٣).

وثمة أمور ترجح – فى رأى المالقى – البساطة وتنفى عن (كأنَّ) التركيب، منها أن الأصل البساطة "والتركيب طارئ، فالالتفات إلى الأصل أحسن ... ومنها ... أنه لو كان مركبا لكانت الكاف حرف جر، فيلزمها: بِمَ تتعلق قبلها ... ومنها: أن الكاف إذا كانت داخلة على (أنَّ) لزم أن تكون وما عملت فيه فى موضع مصدر مخفوض بالكاف، فترجع الجملة التامة جزءَ جملة، فيكون التقدير فى: كأن زيدا قائم: كقيام زيد، فيُحتاج إلى ما يُتم الجملة ... ومنها: أنه لا تتقدَّر بالتقديم والتأخير فى بعض المواضع، فتقول: كأنَّ زيدا قام، وكأنَّ زيدا فى الدار ... ولو كان على التقديم والتأخير لكنت

---

(١) مغنى اللبيب: ٢١٥/١، وانظر: الجنى الدانى. ص ٥٧٠.

(٢) الكتاب: ١٥١/٣، وانظر: جواهر الأدب. ص ٣٩٩.

(٣) سر صناعة الإعراب: ٣٠٣/١، ٣٠٤.

تقول: إن أصل ذلك: إنَّ زيدا كَقامَ، وإن زيدا كَفِى الدار ... وذلك لا يجوز لأن الكاف التى للتشبيه الجارةَ لا يصح دخولها إلا على الأسماء لا غير، فدل ذلك على أنها ليست مركبة، كما ذهبوا إليه"(١).

ولسنا ميالين إلى رأى المالقى؛ إذ نرى أنَّ (كأنَّ) حرف مركب وليس بسيطا، وقد ذهب إلى هذا أكثر النحاة؛ إذ إن "مذهب الخليل، وسيبويه، والأخفش، وجمهور البصريين، والفراء، أنها مركبة من كاف التشبيه و(إنَّ)"(٢). ويضاف إلى هذا أن الزعم بأن الأكثرين قد ذهبوا إلى البساطة هو أمر يفتقر إلى دليل، وأن القول بنقيض ذلك هو الصواب.

ومما يتعلق بالبساطة والتركيب ما يتصل ببساطة *(إذنْ)* أو تركُّبها؛ إذ حكَمَ "الجمهور بإفرادها كـ (لَنْ)، والخليل بتركبها من (إذْ) و (أنْ)، ثم خففت بالحذف ... وأجاز المبرد الوجهين"(٣). وذهب الأكثرون إلى أن (إذن) "بسيطة، وذهب الخليل، فى أحد أقواله، إلى أنها مركبة من (إذْ) و(أنْ)"(٤). ويرى بن هشام أنها بسيطة، لا مركبة من (إذْ) و(أنْ)، وأنها ناصبة بنفسها، لا (أنْ) مضمرة بعدها(٥). وقد أورد سيبويه فى كتابه أن بعضهم ذكر له "أن الخليل قال: أنْ مضمرة بعد إذن"(٦).

---

(١) رصف المبانى. ص ٢٨٥.

(٢) الجنى الدانى. ص ٥٦٨.

(٣) جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب. ص ٣٣٩.

(٤) الجنى الدانى. ص ٣٦٥. وانظر الكتاب: ١٢/٣.

(٥) انظر: مغنى اللبيب: ٢٨/١.

(٦) الكتاب: ١٦/٣.

ويورد المالقى رأى الكوفيين فى تركيب (إذن)؛ إذ إن منهم من زعم أنها مركبة من (إذْ) الظرفية و(أنْ)، وعليه يكون نصب ما بعدها بـ (أنْ) المنطوق بها. ويرد المالقى حجة الكوفيين، ويراها فاسدة "من وجهين:

أحدهما: أن الأصل فى الحروف البساطة، ولا يُدَّعى التركيب إلا بدليل قاطع.

والثانى: أنها لو كانت مركبة من (إذْ) و (أنْ) لكانت ناصبة على كل حال: تقدمت أو تأخرت"(١).

واختُلف كذلك فى الوقف عليها، "فذهب الجمهور إلى أنها يوقف عليها بالألف، لشبهها بالمنون المنصوب. وذهب بعضهم إلى أنها يوقف عليها بالنون، لأنها بمنزلة (أنْ) و(لَنْ)" (٢). ويرى المالقى أن (إذن) إذا وُصلت فى الكلام كتبت بالنون، عملت أو لم تعمل، وإن وقفت عليها كتبت بالألف(٣). وكتابتها بالألف هو رأى الجمهور، "وكذا رُسمت فى المصاحف، والمازنى والمبرد بالنون، وعن الفراء: إن عَمِلت كتبت بالألف، وإلا كتبت بالنون، للفرق بينها وبين إذَا، وتبعه ابن خروف"(٤).

---

(١) رصف المبانى. ص ١٥٧.

(٢) الجنى الدانى. ص ٣٦٥.

(٣) انظر: رصف المبانى. ص ١٥٥، ١٥٦.

(٤) مغنى اللبيب: ٢٨/١.

ويذهب المالقى مذهب سيبويه فى ناصب ما بعد (إذن)؛ إذ يورد صاحب (الكتاب) أن بعضهم ذكر له أن الخليل قال: إنما ينتصب ما بعد (إذنْ) بإضمار (أنْ) بعدها[١]. وإهمالها لغة. وذهب سيبويه وغيره إلى أن (إذن) تنصب نفسها[٢]، وهو ما ذهب إليه المالقى[٣].

كذلك اختُلف فى *(أل)* التى للتعريف، فقد بَيَّن المالقى أن الهمزة فيها همزة وصل وأنها مفتوحة. وقد ذهب البعض إلى أن (أل) حرف واحد، وقال آخرون إن حرف التعريف اللامُ فقط.

ويرى المالقى أن (أل) هى ما يسمى الألف واللام، "وكلهم يذهبون إلى أنها اللام زيدت عليها ألف الوصل، إلا الخليل وحده، فإنه يزعم أنها حرف واحد بجملته بسيط، ولذلك كان يسميه (أل) كقد"[٤]. ويورد سيبويه رأى الخليل فى "أن الألف واللام اللتين يعرّفون بهما حرف واحد كَقَدْ ... ولولا أن الألف واللام بمنزلة قد وسوف لكانتا بناءً بُنى عليه الاسم لا يفارقه، ولكنهما ... تدخلان للتعريف وتخرجان"[٥].

---

(١) الكتاب: ١٦/٣.

(٢) السابق: ١٢/٣.

(٣) رصف المبانى. ص ١٥٧.

وروى عـــن المبرد أنه قال: "أشتهى أن أكوى يد من يكتب (إذن) بالألف، لأنها مثل (أنْ) و(لَنْ)، ولا يدخل التنوين فى الحروف". الجنى الدانى. ص ٣٦٦.

(٤) رصف المبانى. ص ١٥٨.

(٥) الكتاب: ٣٢٥/٣.

وتدخل (أل) التعريف على الاسم، والهمزة فيها همزة وصل، وهى حرف، "واستدل على حرفيتها بأن العامل يتخطاها، نحو: (مررت بالضارب)، فالمجرور (ضارب) ولا موضع لأل، ولو كانت اسما لكان لها موضع من الإعراب. قال الشلوبينى: الدليل على أن الألف واللام حرف قولك : (جاء القائم)، فلو كانت اسما لكانت فاعلا"(١).

أما ما ذهب إليه بعض النحاة من أن حرف التعريف اللام فقط، وأن الهمزة "همزة وصل زائدة لا مدخل لها فى التعريف"(٢) فهو بعيد لثلاثة أسباب:

أولها: أن القول بالزيادة يعوزه الدليل، وما لم يُبْن على دليل سقط.

وثانيها: أنها لو كانت همزة وصل زائدة لكُسرت.

وثالثها: أن الألف واللام يلحقان الكلمة عند التعريف ويسقطان عند التنكير، فدل ذلك على أنهما حرف واحد.

ومن القضايا التى كانت محل اختلاف بين النحاة ما يرتبط بـ *(وَىْ)*، التى تأتى للتعجب، وهى اسم فعل مضارع بمعنى أعجب. وقد وردت فى قوله تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾(٣). واختلف العلماء فيها اختلافا بيِّنا، فيقول

---

(١) شرح الأشمونى: ١/١٩١.

(٢) السابق: ١/٢٤١.

(٣) سورة القصص. الآية (٨٢).

سيبويه: إنه سأل الخليل عن (وَىْ) فى الآية السابقة "فزعم أنها (وَىْ) مفصولة من كأنّ، والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم"[1] ، فمذهبهما – أى الخليل وسيبويه – أن (وَىْ) "اسم سمِّى به الفعل فى الخبر، وهو بمعنى أعجب، ثم قال مبتدئا: كأنه لا يفلح الكافرون ... وذهب أبو الحسن فيه إلى أنه: وَيْكَ أنه لا يفلح الكافرون، أراد: ويك، أى أعجب أنه لا يفلح الكافرون... فعلَّق (أنَّ) بما فى (ويك) من معنى الفعل، وجعل الكاف حرف خطاب بمنزله كاف ذلك وهنالك ... وقال الكسائى: أراد: ويلك، ثم حذف اللام"[2]. ويذهب الفراء إلى أن (ويكأنّه) تأتى فى كلام العرب للتقرير، ومنه أن أعرابية قالت لزوجها: أين ابنُكَ ويْلكَ؟ فقال: وَيكأنَّهُ وراء البيت، يريد: أما تَرَيْنَه وراء البيت. ويورد قول من ذهب إلى أنهما كلمتان، أى: وَيْكَ أنَّهُ، يريد: ويلك، فحذفت اللام وجعلت (أنَّ) مفتوحة بإضمار (اعلم)، والتقدير: ويلك اعلم أنه وراء البيت، ويرد الفراء هذا الرأى؛ إذ يقول: إننا "لم نجد العرب تعمل الظن والعلم بإضمار مضمر فى (أنَّ) ... وأما حذف اللام من (ويلك) حتى تصير (ويك) فقد تقوله العرب لكثرتها فى الكلام"[3]. قال عنترة:

ولقد شفى نفسى وأبرأ سُقمها ∴ قولُ الفوارسِ وَيْكَ عنترَ أقدمِ[4]

---

(١) الكتاب: ١٥٤/٢.

(٢) الخصائص: ١٧١/٣، ١٧٢.

(٣) معانى القرآن للفراء: ٣١٢/٢.

(٤) شرح المعلقات العشر للزوزنى. ص٢٥٦. ويروى: (أذهب) بدل (أبرأ)، و(قيل) بدل (قول).

ويبين الفراء كذلك رأى من قال إن (وى) تعجب، و(كأنّ) للعلم والظن، ويرى أنه "لم تكتبها العرب منفصلة ... وقد يجوز أن تكون كَثُرَ بها الكلام فوُصلت بما ليست منه"[1].

وَرَدَّ البعضُ قول من قال: إن معنى (ويكأنّه): ويك اعلم أن، فعندهم أنه "ضعيف لوجهين:

أحدهما: أن معنى الخطاب هنا بعيد.

والثانى: أن تقدير (وَىْ) اعلم لا نظير له، وهو غير سائغ فى كل موضع"[2].

وانتُقد رأىُ من ذهب إلى أن (وَىْ) متصلة بالكاف، والأصل: (ويلك) وحذفت اللام، والحجة عند من انتقد: أن "القوم لم يخاطبوا واحدا، ولأن حذف اللام من هذا لا يُعرف"[3].

ويورد المالقى قول من قال إن (وَىْ) فى قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ دخلت لمعنى التنبيه، و(كأن) حرف تشبيه، وكذا من ذهب إلى أن الكاف للخطاب، و(أنَّ) معمولة لفعل مقدر، ومن زعم أن الأصل (ويلك) فحذفت اللام، ويرى أن الصحيح أن تكون (وَىْ) حرف تنبيه، "لأنه الأليق بالمعنى والظاهر فى اللفظ"[4].

---

(١) معانى القرآن للفراء: ٣١٣/٢.

(٢) التبيان فى إعراب القرآن: ١٠٢٧/٢.

(٣) البيان فى غريب إعراب القرآن: ٢٣٧/٢.

(٤) رصف المبانى. ص ٥٠٤.

وورد فى كتب التفسير أن قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ معناه: ألم تر أنه لا يفلح الكافرون، أو أما ترى أنه لا يفلح الكافرون. ويرفض الزجاج قول بعض النحاة إن الأصل: (وَيْلَكَ اعلم أنه لا يفلح الكافرون)، فحذفت اللام وبقيت (ويلك)، وحذف (اعلم)، ويرى أنه خطأ. وعنده أن ما ذكره سيبويه عن الخليل هو الصحيح من أن (وَىْ)مفصولة من (كأن)، وتفسير ذلك "أن القوم تنبهوا فقالوا: (وَىْ)، متندمين على ما سلف منهم، وكل من تندم أو ندم فإظهار ندمه أو ندامته أن يقول (وَىْ) ... فهذا تفسير الخليل، وهو مُشاكل لما جاء فى التفسير، لأن قول المفسرين هو تنبيه"(١).

من هذا نرى أن ما ذهب إليه المالقى هو عين ما ذكره الأئمة من النحاة، وأن الآراء الأخرى المخالفة لرأيه كانت تواجَه باعتراضات وانتقادات مختلفة.

كذلك يناقش المالقى أصل *(هَلاَّ)*، وهي حرف مهمل وتفيد التحضيض وتستعمل فيه أكثر من (ألاَّ)، ولها صدر الكلام. وإذا دخلت على الماضى دلت على "التوبيخ واللوم على ترك الفعل. ومعناها فى المضارع: الحض على الفعل والطلب له، فهى فى المضارع بمعنى الأمر ... (و) تستعمل كثيرا فى لوم المخاطَب على أنه ترك فى الماضى شيئا، يمكنه تداركه فى المستقبل ... وقلما تستعمل فى المضارع، أيضا، إلا فى

---

(١) معانى القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/١٥٦، ١٥٧.

موضوع التوبيخ واللوم على ما كان يجب أن يفعله المخاطَب قبل أن يُطلب منه. فإن خلا الكلام من التوبيخ فهو العَرْض"[1].

واختُلف فى أصل (هَلاَّ)، فقال بعضهم إنها أصل بنفسها، وقال آخرون: إن الهاء فيها بدل من همزة (ألاَّ)، و (ألاَّ) "قد تكون مركبة من (أن) الناصبة للفعل أو المخففة، و(لا) النافية"[2]، وزعم البعض أن الهمزة بدل من الهاء، وادَّعى قوم أنها "(هل) الاستفهامية و(لا) النافية، فتولَّد من الاستفهام والنفى التحضيض، وقيل: بل من (هل) التى للحث"[3]. ويرى سيبويه أن (هَلاَّ) جُعلت بمنزلة حرف واحد، وأنها مركبة من (هل) و(لا)[4].

ويرى المالقى أنه يحتمل كون الهاء بدلا من الهمزة، ويكون الأصل (ألاَّ)، كما يحتمل أن تكون (هَلاَّ) أصلا بنفسها. وعنده أن هذا "هو الأَولى لكثرة استعمالها أكثر من (ألاَّ)"[5]، ذلك أن "بدل الهاء من الهمزة أكثر من بدل الهمزة من الهاء، لأنها لم تُبْدَل إلا فى: ماء وأمواء، والأصل: ماه وأمواه ... والهاء قد أبدلت من الهمزة فى إيَّاك، فقالوا: هيَّاك، وفى أَرَحْتُ الماشية، قالوا: هَرَحْتُ، وفى أَرَقْتُ الماء قالوا: هَرَقْتُ ... وهى أكثر من المبدل هاؤه همزة، فالحَمْل على الأكثر أولى"[6].

---

(١) شرح الرضى على الكافية: ٤/٤٤٣،٤٤٢.

(٢) الجنى الدانى. ص ٥١٠.

(٣) جواهر الأدب. ص ٣٩٥.

(٤) انظر: الكتاب: ٣/٥، ٤/٢٢٢.

(٥) رصف المبانى. ص ٤٧١.

(٦) السابق. ص ١٧٠.

والأغلب أن تكون (هَلاَّ) مركبة من (هل) الاستفهامية، و(لا) النافية، وهو ما ذهب إليه كثير من النحاة.

ومن القضايا المهمة ما يتصل بـ ***(إنْ) الواقعة بعد (ما)***، أهى نافية مؤكدة أم زائدة؟، فقد "ذهب الكوفيون إلى أن (إنْ) إذا وقعت بعد (ما)، نحو: (ما إنْ زيد قائم)، فإنها بمعنى (ما)"(١). واستدلوا على ذلك بورود (إنْ) بمعنى (ما) فى عدة آيات، منها قوله تعالى: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلا فِي غُرُورٍ﴾(٢)، و﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلا تَكْذِبُونَ﴾(٣)، و﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾(٤). فعندهم أنه إذا "ثبت أنها تكون بمعنى (ما) جاز أن يجمع بينها وبين (ما) لتأكيد النفى، كالجمع بين إنَّ واللام لتوكيد الإثبات"(٥).

أما البصريون فقد ذهبوا إلى أن (إنْ) الواقعة بعد (ما) إنما هى زائدة، واحتجوا على زيادتها بأن لا فرق فى المعنى بين قولك: (ما إن زيد قائم) وقولك: (ما زيد قائما)، فدل ذلك على أن دخولها كخروجها(٦).

فتجئ (إنْ) زائدة بعد (ما) وتكفها عن العمل، كما كفَّت (ما) (إنَّ) فى قولك: إنما زيدٌ قائمٌ. وذهب سيبويه إلى أن (إنْ) "تكون لغوا فى قولك: ما إنْ يفعل ... وأما (إنْ) مع (ما) فى لغة أهل الحجاز فهى بمنزلة (ما) فى

---

(١) الإنصاف: ٦٣٦/٢.

(٢) سورة الملك. الآية (٢٠).

(٣) سورة يسن. الآية (١٥).

(٤) سورة إبراهيم. الآية (١٠).

(٥) الإنصاف: ٦٣٦/٢.

(٦) انظر: السابق: ٦٣٦/٢.

قولك: إنَّما الثقيلة، تجعلها من حروف الابتداء وتمنعها أن تكون من حروف ليس وبمنزلتها"[1]. فسيبويه كان يرى أن (إنْ) "تصرف الكلام إلى الابتداء، كما صرفتها (ما) إلى الابتداء فى قولك: إنما، وذلك قولك: ما إنْ زيد ذاهبٌ"[2].

ويذكر المبرد من وجوه (إنْ) المكسورة الخفيفة ورودها "زائدة مع (ما) ... وذلك قولك: ما إنْ يقوم زيدٌ، وما إنْ زيدٌ منطلق"[3]، ولما كانت زائدة فى جملة (ما إنْ زيد منطلق) امتنع "ما بها من النصب الذى كان فى قولك: ما زيد منطلقا. كما يمتنع (إنَّ) الثقيلة بها من النصب فى قولك: إنما زيدٌ أخوك"[4].

وإذا قيل إن (إنْ) و (ما) حرفان يجيئان لمعنى واحد، وإن هذا يعد "نقضا لما اعتُزم عليه من الاختصار فى استعمال الحروف"[5]، رُد على ذلك بأن (إنْ) حرف يؤكد به، وزيدت مع (ما) توكيدا، ذلك أن (ما) وحدها للنفى، و(إنْ) للتوكيد، واجتماع حرفين لتأكيد الكلام ليس مردودا[6]. ومن هنا كان ابن جنى يرى أن (إنْ) تأتى لتوكيد النفى.

---

(١) الكتاب: ٤/٢٢١.

(٢) السابق: ٣/١٥٣.

(٣) المقتضب: ٢/٣٦٠.

(٤) السابق: ١/١٨٩.

(٥) الخصائص: ٣/١١٠.

(٦) انظر: السابق: ٣/١١٠.

أما عن علة إبطال عمل (ما) إذا فُصل بينها وبين اسمها وخبرها بـ (إنْ) فيكمن فى ضعف (ما) فى العمل، إذْ لمّا "كان عملها ضعيفا بطل عملها مع الفصل"[1].

ويورد المالقى من مواضع (إنْ) المكسورة المخففة أن تكون زائدة بعد (ما) النافية، فى مثل قولنا: ما إنْ زيدٌ منطلقٌ، وما إنْ انطلق زيدٌ، والتقدير: ما زيدٌ منطلقٌ، وما انطلق زيدٌ، وهو ما ذهب إليه البصريون.

* * * * * *

(١) أسرار العربية. ص ١٤٦.

الخاتمـــة

آمن المالقى بآراء المدرسة البصرية، وتبنَّى الكثير من أرائها، وردَّد أفكارها. وقد تجلَّى ذلك فى العديد من المسائل والقضايا، منها ما يلى:-

(١) رأيه فى أصل الاشتقاق، فعنده أن المصدر هو أصل المشتقات، وهو رأى البصريين. (ذهب الكوفيون إلى أن الفعل هو أصل المشتقات).

(٢) ما يتعلق بناصب ما بعد (إذن)، إذ يرى المالقى رأى سيبويه فى أن (إذن) تعمل بنفسها. (قال البعض إن ما بعد (إذن) ينتصب بإضمار (أنْ) بعدها).

(٣) قوله عن (رُبَّ) إنها حرف، وهو رأى البصريين (عند الكوفيين هى اسم).

(٤) رأيه أن (إنْ) المكسورة المخففة تكون زائدة بعد (ما) النافية، فخروجها كدخولها، وهو مذهب البصريين. (يرى الكوفيون أن (إنْ) فى مثل قولنا: (ما إنْ زيد قائم) لتأكيد النفى.

(٥) عند المالقى أن (إمَّا) المكسورة المشددة حرف عطف، وهى كذلك عند سيبويه. (ذهب البعض، مثل أبى على الفارسى، إلى أنها ليست حرف عطف).

(٦) كان مذهب شيخنا أن العامل فى فعلى الشرط والجواب هو أداة الشرط، وهو مذهب سيبويه. (ذهب الكوفيون إلى أن جزم جواب الشرط إنما هو على الجوار، أى لمجاورة جواب الشرط لفعل الشرط).

(٧) عنده أن اسم (لا) النافية للجنس مبنى على الفتح، وهو رأى البصريين. (الكوفيون يذهبون إلى أنه معرب منصوب بها).

(٨) يرى المالقى أن الفعل المضارع بعد لام الجحود منصوب بإضمار (أنْ)، وهو رأى البصريين. (الكوفيون يرون أن لام الجحود تنصب بنفسها).

وعلى الرغم من أن معظم آراء المالقى كانت متوافقة مع ما ذهب إليه البصريون، حتى إنه كان ينقل أحيانا عن سيبويه ويردد ما جاء فى (الكتاب) إلا أن هذا لم يمنع شيخنا من توجيه بعض النقد لبعض آراء سيبويه.

كذلك هناك وفرة من الآراء الكوفية عند المالقى، ويتضح ذلك فى كثير من القضايا، منها ما يلى:

(١) كان يرى أن فعل الأمر للمواجَه إنما يجزم بلام أمر مقدرة. (ذهب البصريون إلى أن فعل الأمر إذا كان بغير اللام فإنه يبنى على السكون).

(٢) عنده أن الواو يجوز أن تقع زائدة، أى يتم الكلام بدونها؛ فيكون خروجها كدخولها. (رفض البصريون القول بزيادة الواو، فعندهم أنها عاطفة وأن الجواب محذوف).

(٣) يرى المالقى أن (كما) قد تجئ بمعنى (كى)، فتنصب ما بعدها. (يرفض البصريون النصب بـــ "كما").

(٤) يجيز دخول اللام فى خبر (لكنَّ).

وعلى الرغم من أن المالقى قد أخذ بالكثير من آراء الكوفيين فإنه كان – أحيانا – يرى عدم جواز القياس على بعض آرائهم، ويبدو ذلك فيما ذهب إليه الكوفيون من أن (أوْ) تكون بمعنى الواو، إذْ كان المالقى يرى أن هذا قليل لا يقاس عليه. كذلك نقد شيخنا رأى الكوفيين فى (سوف)؛ إذ كانوا يرون أن السين حرف مقتطع من (سوف) وليست حرفا قائما بذاته، فعنده أن الاقتطاع دعوى بلا برهان.

ومن الأمور الجديرة بالنظر أن المالقى يبدو فى بعض الأحيان محايدا بين الآراء المختلفة؛ إذ قد يتعرض لقضية ما، فيعرض الآراء المتعلقة بها دون الانحياز لرأى بعينه، أو دون أن يرجح رأيا على رأى، ومن ذلك ما يتصل بلغة (أكلونى البراغيث)، وفيها يلحق الأفعال ضمائر تثنية أو ضمائر جمع، إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعا، نحو قولهم: (عذرونى الناس). ويتجلى حياده كذلك فيما يرتبط بالاستثناء المنقطع – وهو ما لا يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه – حيث إن لغة أهل الحجاز النصب لا غير، بينما أجاز التميميون الإتباع، فنراه يقف أمام هذه القضية موقفا حياديا.

ولم يكن المالقى ينحاز فى المسائل الخلافية إلى رأى بذاته دون وعى، بل كان اعتناقه لمذهب معين، أو ترجيحه لفكر بذاته، أو تفضيله لرأى محدد نابعا من إدراكه التام لطبيعة الخلاف، ومن فهمه الكامل للقضية المطروحة، ومن إلمامه الشامل بوظيفة الحرف أو الأداة فى السياق، ويبدو ذلك فيما يتصل بـ (وَىْ)، إذ يحسم الخلاف حول حرفية (وَىْ) أو اسميتها، فيقرر أنها حرف، ومعناها تنبه وازدجرْ عن فعلك.

وقد يبدو المالقى فى أحيان قليلة متعسفا فى رأيه، ويتضح هذا فى مسألة وقوع اللام فى جواب (لو) و (لولا) وأنها لا تحذف من جوابهما إلا لضرورة، إذ كان يرى أن اللام لا تقع فى جوابهما إلا إذا كانا بعد قسم ظاهر أو مقدر، وأن الجواب ليس لهما بل للقسم، وأنه إذا وُجد دون قسم ولا تقديره لم تدخل اللام فى جوابهما.

وقد وهم المالقى فى مواضع قليلة وخالف آراء معظم النحاة، ومن ذلك ما جاء عن (كأنَّ)، إذ أورد الخلاف حول بساطة (كأنَّ) أو تركبها وذهب إلى أن أكثر النحاة ذهب إلى البساطة، وليس ما قاله بصحيح؛ إذ إن الخليل و سيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء ذهبوا إلى أنها مركبة من كاف التشبيه و (إنَّ).

كذلك فمما يُستدرك على بعض آرائه ما يتصل بما أورده عن (لوما)، حيث كان يرى أنها لم تأتِ فى كلام العرب إلا لمعنى التحضيض، بينما تكون – بالإضافة إلى هذا المعنى – حرف امتناع لوجوب.

لم يردد المالقى آراء السابقين دون تعليل، بل كان يناقش القضية أو المسألة المطروحة من جميع جوانبها، فإذا اقتنع برأى قاله السابقون أورد الحجج والعلل التى جعلته يؤمن بهذا الرأى، وإذا رفض رأيا جاء بالبراهين والأسباب التي استند إليها فى رفضه. ويتبدى ذلك فيما يتعلق بناصب الاسم المستثنى بعد (إلا)؛ إذ كان رأى سيبويه ومن تبعه أن الناصب له الفعل الذى قبل (إلا) أو ما جرى مَجراه بواسطة (إلا)، بينما كان بعض الكوفيين يرون أن الناصب له (أنَّ) مقدرة بعد (إلا)، فقولنا: (قام القوم إلا زيدا) تقديره: قام القوم إلا أن زيدا لم يقم. ويتبنى المالقى الرأى الأول ويرى أنه هو الصحيح، ويرفض ما يخالفه، ثم يرد على من زعم أن الناصب (أنَّ) بعد (إلا)، فيرى أن هذا الرأى فاسد من جهة أن (أنَّ) حرف والحرف لا يحذف ويبقى عمله. كذلك ينتقد المالقى المبردَ الذى ذهب إلى أن عامل النصب (إلا) وأن النصب كان بها، إذ يبين المالقى أن ذلك كان يلزم ألا يكون ما بعدها إلا منصوبا بها.

ويتجلى التعليل المنطقى لما يأخذ به من آراء فيما يتصل بـ (حتى) التى تدخل على الفعل المضارع، حيث قال البصريون إن الفعل بعدها منصوب بتقدير (أنْ)، بينما ذكر الكوفيون أن (حتى) حرف ينصب الفعل المضارع من غير تقدير (أنْ). ويعرض المالقى الرأيين ثم ينتهى إلى الإيمان برأى البصريين: ويعلل ذلك بأنه لابد من تقدير (أنْ) لتصيِّره إلى المصدر المخفوض الذى اختصت به فخفضته، ويرى أن هذا الأمر بيِّنٌ لا جدال فيه.

إن كتاب (رصف المبانى) ليس كتابا فى الحروف فحسب؛ بل هو كتاب زاخرٌ بالعديد من القضايا والمسائل التى تدل على إحاطة صاحبه بعلوم العربية وتمكنه منها، واطلاعه على جهود من سبقه من النحاة واللغويين، واستيعابه لما كتبوه.

* * * * * *

المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

المالقى: (أحمد بن عبد النور).

- **رصف المبانى فى شرح حروف المعانى.**

تحقيق د. أحمد محمد الخراط.

دار القلم/ دمشق ، ط٢ ، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

ثانيا: المراجع:

أ- المراجع العامة:

١- الأخفش الأوسط: (أبو الحسن سعيد بن مسعدة).

- **معانى القرآن.**

تحقيق د. هدى محمود قراعة.

مكتبة الخانجى، القاهرة ، ط١ ، (١٤١١هـ - ١٩٩٠م).

٢- الإربلى: (علاء الدين بن على).

- **جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب.**

صنعة: د. إميل بديع يعقوب.

دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، (١٤١٢هـ-١٩٩١م).

٣- الأزهرى: (خالد بن عبد الله).

• **شرح التصريح على التوضيح.**

مطبعة عيسى الحلبى بالأزهر. د . ت.

٤- الاسترابادى: (رضى الدين : محمد بن الحسن).

• **شرح الرضى على الكافية.**

تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر.

ليبيا، (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م).

٥- ابن الأنبارى: (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد).

• **الإنصاف فى مسائل الخلاف.**

تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد.

المكتبة العصرية، صيدا - بيروت ، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).

• **البيان فى غريب إعراب القرآن.**

تحقيق: د. طه عبد الحميد طه. مراجعة: مصطفى السقا.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).

٦- الحريرى: (أبو محمد القاسم بن على).

• **درة الغواص فى أوهام الخواص.**

تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.

دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، (١٩٧٥م).

٧- ابن خلف: (أبو طاهر إسماعيل بن خلف المقرئ الأنصارى الأندلسى).

• **العنوان في القراءات السبع.**

تحقيق: د. زهير زاهد، ود. خليل عطية.
علم الكتب، بيروت، ط٢، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

٨- خليفة: (حاجى خليفة).

• **كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون.**

دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).

٩- الرمانى: (أبو الحسن على بن عيسى).

• **معانى الحروف.**

تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبى.
دار نهضة مصر للطبع والنشر، (١٩٧٣م).

١٠- الزجاجى: (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق).

• **اللامات.**

تحقيق: مازن المبارك.
دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط٢، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

١١- سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر.

• **الكتاب.**

تحقيق وشرح: عبد السلام هارون.
الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢ ، (١٩٧٧م).

١٢- السيرافى: (أبو سعيد الحسن بن عبد الله).

• **ضرورة الشعر.**

تحقيق: د. رمضان عبد التواب.

دار النهضة العربية للطباعة النشر، بيروت، ط١، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

• **ما يحتمل الشعر من الضرورة. [وهو نفس الكتاب السابق].**

تحقيق وتعليق: د. عوض بن حمد القوزى.

جامعة الملك سعود - الرياض، ط٣ ، (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).

١٣- السيوطى: (جلال الدين عبد الرحمن).

• **بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة.**

تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.

دار الفكر، ط٢، (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).

١٤- شامى: (د. أحمد جميل شامى).

• **معجم حروف المعانى.**

مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت ، ط١، (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).

١٥- ابن الشجرى: (هبة الله بن على بن محمد بن حمزة).

• **أمالى ابن الشجرى.**

تحقيق ودراسة: د. محمود محمد الطناحى.

مكتبة الخانجى بالقاهرة، ط١، (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).

١٦- الشرجى: (عبد اللطيف بن أبى بكر الشرجى الزَّبيدى).

• **ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة.**

تحقيق: د. طارق الجنابى.

عالم الكتب / مكتبة النهضة العربية، ط١، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).

١٧- العُبيدى: (شعبان عوض محمد).

• **النحو العربى ومناهج التأليف والتحليل.**

جامعة قار يونس، (١٩٨٩م).

١٨- ابن عصفور: (على بن مؤمن بن محمد بن على).

• **المقرب.**

تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبورى

مطبعة العانى، بغداد، (١٩٧١م).

١٩- ابن عقيل: (بهاء الدين عبد الله بن عقيل).

• **شرح ابن عقيل.**

تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد.

دار التراث بالقاهرة، ط ٢٠، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).

٢٠- العكبرى: (أبو البقَاء العكبرى ٥٣٨ - ٦١٦هـ).

• **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين.**

تحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين.
دار الغـــرب الإســـلامى، بيروت - لبنان، ط١، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

٢١- الفراء: (أبو زكريا يحيى بن زياد).

• **معانى القرآن.**

تحقيق: محمد على النجار وأحمد يوسف نجاتى.
عالم الكتب، بيروت، ط٣، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).

٢٢- الفرهيدى: (الخليل بن أحمد).

• **الجمل فى النحو.**

تحقيق: د. فخر الدين قباوة.
مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

٢٣- الفيروزآبادى: (مجد الدين محمد بن يعقوب).

• **البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة.**

تحقيق: محمد المصرى.
منشـــورات مركـــز المخطوطات والتراث بالكويت، ط١، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).

٢٤- القرطبى: (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبى بكر الأنصارى).

• **تفسير القرطبى الجامع لأحكام القرآن.**

دار الغد العربى بالقاهرة، ط٣. (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).

٢٥- المبرد: (أبو العباس محمد بن يزيد).

• **المقتضب.**

تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة.

المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، (١٣٨٦هـ).

• **الكامل.**

عارضـــه بأصـــوله وعلق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم، والسيد شحاتة.

دار نهضة مصر للطبع والنشر. (د . ت).

٢٦- ابن مجاهد: (أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس).

• **كتاب السبعة فى القراءات.**

تحقيق: د. شوقى ضيف.

دار المعارف بمصر، ط٦. (د . ت).

٢٧- الهروى: (على بن محمد النحوى).

• **الأزهية فى علم الحروف.**

تحقيق: عبد المعين الملوحى.

مطـــبوعات مجمـــع اللغة العربية بدمشق، ط٢. (١٤٠٤هـ - ١٩٨١م).

٢٨- ابن هشام: (ابن هشام الأنصارى المصرى).

• **مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب.**

تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد.

المكتبة العصرية، صيدا - بيروت. (١٤١١هـ - ١٩٩١م).

٢٩- ياقوت: (شهاب الدين أبى عبد الله ياقوت الحموى).

• **معجم البلدان.**

دار إحياء التراث العربى، بيروت. (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).

٣٠- اليمانى: (عبد الباقى بن عبد المجيد).

• **إشارة التعيين فى تراجم النحاة واللغويين.**

تحقيق: د. عبد المجيد دياب.

مركـــز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١. (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

ب- الدواوين:

١- ديوان زهير بن أبى سلمى:

• **شرح شعر زهير بن أبى سلمى.**

تحقيق: د. فخر الدين قباوة.

دار الفكر المعاصر، بيروت/ دار الفكر، دمشق، (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).

٢- ديوان عنترة بن شداد:

تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولوى.

المكتب الإسلامى، بيروت، ط٢. (١٩٨٣م).